بحث فى

ظاهرة الفصل فى اللغة العربية

دراسة نظرية تطبيقية

إعداد دكتورة

رباب إبراهيم عبد الفضيل

مدرس بقسم اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بالإسكندرية

﴿ ٤٧٧ ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله الذى هدى، وصلاة وسلاماً على نبيه المصطفى... وبعد...

فعندما كنت اتصفح أبواب النحو العربى للاطلاع والتدريس؛ توقفتنى ظاهرة، تعد مظهر من مظاهر الخروج عن الأصل المعهود فى الكلام العربى وهى: ظاهرة الفصل فى اللغة العربية.

فمن المعلوم أن العامل أيا كان عمله: مرتبط ارتباط وثيق بمعموله، سواء أكان هذا العامل يعمل الجرِ أو النصب أو الجزم أو الرفع.

كما أن المتبوعات فى النحو العربى يلزمها دائماً هذا الارتباط بتوابعها أيا كان نوع التابع أهو من باب النعت أم التوكيد أم العطف ونحوه. كذلك هناك فى اللغة العربية والنحو العربى ألفاظاً وثيقة التلازم بعضها ببعض؛ مثل الموصول وصلته، قد والفعل بعدها، ما التعجبية وفعل التعجب، واو المعية والمفعول معه. وغير ذلك الكثير.

ولما كان هذا يعد خروجاً عن الأصل المعهود؛ أردت الوقوف عليه فى أبواب النحو العربى ما أمكننى ذلك من أمثلة ومسائل؛ لكى استعرض هذه الأمثلة؛ وتلك النماذج، وأستكشف آراء علماء العربية فيها؛ هل يجيزون مثل ذلك، أم يستقبحونه أم أن بعضها مقبول وبعضها مرفوض، ووجه التعليل فى كل.

وبعد ذلك أدلو بدلوى أنا كباحثة لهذا النموذج الوارد فى الكلام العربى وأبين ما إذا كنت أنتمى لأى من هذه المذاهب، وعلى أى أسس انتمى، حتى

أكون صائبة فى نهاية الأمر فى تلك الانتماء.

أم أن لى رأى متباين مع هؤلاء العلماء؛ قائم على التماس حجج أخرى ترجع فى صميمها إلى أصول الاستشهاد فى النحو العربى.

لذا عزمت على القيام بالدراسة النظرية والتطبيقية لهذا البحث مستعينة بالله العلى القدير.

وكانت خطة البحث على النحو التالى:

المبحث الأول

الفصل بين العوامل ومعمولاتها المجرورة

وفيه مسائل:

١- الفصل بين المتضايفين.

٢- الفصل بين حرف الجار ومجروره.

٣- الفصل بين العدد وتمييزه.

٤- الفصل بين «كم» الاستفهامية ومميزها.

٥- الفصل بين «كم» الخبرية ومميزها.

٦- الفصل بين «كأين» ومميزها.

٧- الفصل بين أفعل التفضيل والمتفضل عليه المجرور بمن.

المبحث الثانى

الفصل بين العوامل ومعمولاتها المنصوبة

وفيه مسائل:

١- الفصل بين «أن» الناصبة للمضارع ومعمولها المنصوب.

٢- الفصل بين «لن» ومعمولها المنصوب.

٣- الفصل بين «كى» ومعمولها المنصوب.

٤- الفصل بين «إذن» ومعمولها المنصوب.

٥- الفصل بين «حتى» والفعل المنصوب.

٦- الفصل بين «أو» والفعل المنصوب.

٧- الفصل بين السبب ومعموله.

٨- الفصل بين «إن» - وأخواتها - واسمها.

٩- الفصل بين «لا» النافية للجنس واسمها.

١٠- الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه.

المبحث الثالث

الفصل بين العوامل ومعمولاتها المجزومة

وفيه مسائل:

١- الفصل بين «كم» «ولما» ومجزومهما.

٢- الفصل بين اللام الطلبية ومجزومها.

٣- الفصل بين «لا» الطلبية ومجزومها.

٤- الفصل بين «إن» الشرطية ومعمولها.

٥- الفصل بين «من» وأخواتها والفعل.

المبحث الرابع

الفصل بين العوامل ومعمولاتها المرفوعة

وفيه مسائل:

١- الفصل بين الفعل والفاعل.

٢- الفصل بين «نعم» وفاعلها.

٣- الفصل بين المبتدأ والخبر.

٤- الفصل بين كان - وأخواتها - واسمها.

المبحث الخامس

الفصل بين التوابع ومتبوعاتها

وفيه مسائل:

١- الفصل بين المنعوت ونعته.

٢- الفصل بين المؤكد والتوكيد.

٣- الفصل بين العاطف والمعطوف.

٤- الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

المبحث السادس

الفصل بين المتلازمين

وفيه مسائل:

١- الفصل بين الموصول وصلته.

٢- الفصل بين «قد» والفعل.

٣- الفصل بين «ما» وفعل التعجب.

٤- الفصل بين «الواو» والمفعول معه.

٥- الفصل بين الصفة المشبهة ومعمولها.

المبحث الأول

الفصل بين العوامل ومعمولاتها المجرورة

وفيه عدة مسائل:

١- الفصل بين المتضايفين.

٢- الفصل بين حرف الجار ومجروره.

٣- الفصل بين العدد وتمييزه.

٤- الفصل بين «كم» الاستفهامية ومميزها.

٥- الفصل بين «كم» الخبرية ومميزها.

٦- الفصل بين «كأين» ومميزها.

٧- الفصل بين أفعل التفضيل والمتفضل عليه المجرور بمن.

مسألة (١)

الفصل بين المتضايفين

تعد هذه المسألة من المسائل الخلافية بين النحاة، فلم يختلف فيها نحاة الكوفة ونحاة البصرة فحسب بل المتأخرون أيضاً. ولنتتبعها لنكشف الستار عن آرائهم توضيحاً لمواقفهم فيها.

فمذهب البصريين:

أنه لا يفصل بين المتضايفين بغير الظرف وحرف الجر إلا فى الشعر خاصة[١].

وعلة ذلك:

أن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة جزئه؛ لأنه واقع موقع تنوينه، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم؛ لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه[٢].

وإنما جاز فى الظرف وحرف الجر؛ لأنه يتسع فيهما ما لا يتسع فى غيرهما[٣]. فبقوا فيما سواهما على مقتضى الأصل.

---

(١) راجع الكتاب لسيبويه جـ١/ ١٧٦، ١٧٨، ١٨٠، جـ ٢/ ٢٨٠ تحقيق/ عبد السلام هارون الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م - مكتبة الخانجى القاهرة، المقتضب جـ ٤/ ٣٧٦، ٣٧٧ طبعه دار الكتاب المصرى القاهرة واللبنانى بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٢) راجع شرح المفصل جـ ٣/ ١٩ - مكتبة المتنبى - القاهرة، الإنصاف فى مسائل الخلاف جـ٢ / ٤٢٧ طبعة المكتبة العصرية صيد ١٠٤٧١ - ١٩٧٨م، البسيط فى شرح جمل الزجاجي جـ ٨٨٩/٢ دار الغرب الإسلامى بتحقيق د/عياد الشبيتى، شرح التصريح جـ ٥٧/٢ فيصل البابلى، همع الهوامع جـ ٤/ ٢٩٤ - تحقيق عبد العال - سالم - مؤسسة الرسالة.

(٣) ضابط السعة: أن يكون المضاف إما اسما يشبه الفعل وأن يكون الفاصل بينهما معمولاً للمضاف؛ وأن يكون منصوبا، أو لا يشبه الفعل، والفاصل القسم. (شرح التصريح جـ ٢/ ٥٧).

أما مذهب الكوفيين:

فعندهم مسائل الفصل سبع. منها ثلاث جائزة السعة أى فى النثر.

إحداهما

أن يكون المضاف مصدراً، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر: «وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم»(١).

برفع قتل على النيابة عن الفاعل بزين المبنى للمفعول ونصب أولادهم وجر شركائهم. فقتل مصدر مضاف وشركائهم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله وأولادهم مفعوله، وفصل بين المضاف والمضاف إليه. ومثله قول الشاعر:

عتوا إذا أجبناهم إلى السلم رأفة
فسقناهم سوق البغاث الأجادل(٢)

وإما ظرفه كقول بعضهم: (ترك يوماً نفسك وهواها سعى لها فى رداها)(٣).

فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، ومفعوله محذوف ويوماً ظرف للمصدر؛ بمعنى أنه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف إليه، وهواها مفعول معه والتقدير: ترك نفسك شأنها يوماً مع هواها سعى لها فى رداها.

---

(١) الأنعام ١٣٧ وانظر هذه القراءة فى النشر فى القراءات العشر جـ ٢٦٣/١، اتحاف فضلاء البشير جـ ٢/ ٣٢.

(٢) فسوق مصدر مضاف، والأجادل مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، والبغاث مفعوله، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه، والأصل: سوق الأجادل البغاث. (إعراب القرآن وبيانه جـ ٢/ ٤٦٦ للأستاذ محى الدين الدرويش دمشق).

(٣) همع الهوامع جـ ٤/ ٢٩٤.

ويحتمل:

أن يكون الأصل: ترك نفسك فيكون من الإضافة إلى المفعول بعد حذف الفاعل.

المسألة الثانية من الثلاث الجائزة فى السعة أى النثر

أن يكون المضاف وصفاً بمعنى الحال أو الاستقبال، والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثانى كقراءة بعضهم: «فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله»[1] بنصب وعده وجر رسله. فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين، وهو مضاف ورسله مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول ووعده مفعوله الثانى، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه والأصل: فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده.

ومثله قول الشاعر:

مازال يوقن من يؤمك بالغنى
وسواك مانع فضله المحتاج[2]

فسواك مبتدأ ومانع خبره وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول وهو المحتاج وفضله المفعول الثانى. وفصل به بين المتضايفين والأصل: وسواك مانع المحتاج فضله.

وإما ظرفه

وذلك صادق بالجار والمجرور كقول النبى صلى الله عليه وسلم: (هل أنتم تاركوا لى صاحبى) رواه البخارى[3] فتاركوا جمع تارك اسم فاعل من ترك مضاف إلى مفعوله وهو صاحبى بدليل حذف النون ولى جار ومجرور ظرف (تاركوا) فصل به بين المتضايفين والأصل: هل أنتم تاركوا صاحبى لى. ومثله قوله الشاعر:

فرشنى بخير لا أكونن ومدحتى
كناحت يوما صخرة بعسيلى[4]

---

(١) إبراهيم ٤٧ وانظر القراءة فى: النشر فى القراءات العشرة جـ ٢/ ٢٦٥. قال الزمخشرى فى الكشاف جـ ١/ ٤٢٢ بولاق «وقرئ (مخلف وعده رسله) بجر الرسل ونصب الوعد وهذه فى الضعف كمن قرأ (قتل أولادهم شركائهم)».
وانظر شرح هذه الآية فى تفسير روح المعانى للألوسى جـ ١٣ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ دار احياء التراث العربى - بيروت لبنان ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٢) شرح التصريح جـ ٢/٥٨.

(٣) انظر: همع الهوامع جـ ٤/ ٢٩٤.

(٤) الارتشاف جـ٢/ ٥٣٤ - ٥٣٥ تحقيق د/ مصطفى النحاس الطبعة الأولى ١٤٠٤ - ١٩٨٤م، همع الهوامع جـ ٤/ ٢٩٤.

فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله ويوما ظرف، فصل به بين المتضايفين.

المسألة الثالثة:

أن يكون المضاف لا يشبه الفعل، وأن يكون الفاصل قسما كقولهم: (هذا غلام والله زيد)[١] بجر زيد بإضافة الغلام إليه وفصل بينهما بالقسم. حكاه الكسائى قال أبو عبيدة: «إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها»[٢].

وحكى الانبارى: (هذا غلام أن شاء الله ابن اخيك)[٣] بجر ابن بإضافة الغلام إليه والفصل بينهما بالشرط وهو إن شاء الله.

وزاد ابن جنى وابن مالك الفصل بإما كقول الشاعر تأبط شرا:

همـــا خطتـــا إمـــا اســـارومنة

وإمـــا دم والقتـــل بـــالحر أجـــدر[٤]

ونظيره: هو غلام إما زيد وإما عمرو

والمسائل الأربع الباقية من السبع تختص بالشعر[٥] وهى:

الأولى:

الفصل بالأجنبى أى معمول غير المضاف. فاعلاً كان الأجنبى كقول الأعشى ميمون بن قيس:

أنجـــب أيـــام والـــداه بـــه

إذا نجـــلاه فنعـــم مـــا نجـــلا

فأنجب فعل ماض ووالده فاعله وبه متعلق بأنجب وأيام ظرف زمان متعلق بأنجب وهو مضاف وإذ مضاف إليه ووالداه فاصل بين المضاف والمضاف إليه وهو أجنبى من المضاف لأنه معمول لغيره أى أنجب والداه به أيام إذ نجلاه.

أو مفعولاً كقول جرير:

تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها

كما تضمن ماء المزنة الرصف[٦]

---

(١)، (٤) راجع المصادر السابقة نفس الصفحة.

(٣) راجع الإنصاف جـ ٢/ ٤٣٦.

(٤) انظر: الخصائص جـ٢/٤٠٤ - ٤٠٥ - تحقيق/ محمد على النجار - مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢م - المكتبة العلمية، همع الهوامع جـ ٤/ ٢٩٤.

(٥) شرح التصريح جـ٢ / ٢٥٨.

(٦) الإمتياح:الأستياك.

المزنة: السحاب (لسان العرب جـ ٤/ ٤١٩٤ مادة مزن) طبعة دار المعارف.

الرصف: حجارة مرصوف بعضها إلى بعض وماء الرصف أرق وأصفى (لسان العرب مادة رصف).

فتسقى مضارع سقى متعد لاثنين وفاعله ضمير يرجع إلى أم عمرو فى البيت قبله وندى مفعوله الأول وهو مضاف وريقتها مضاف إليه والمسواك مفعوله الثانى، فصل به بين المتضايفين. أى تسقى ندى ريقتها المسواك والمسواك اجنبى من ندى؛ لأنه ليس معمولاً له وإن كان عاملهما واحداً وهو تسقى.

أو ظرفاً كقول ذى الرمة

كأن أصوات من إيغالهن بنا

أواخر الميس أصوات الفراريج[1]

أى كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا أصوات الفراريج.

وقوله:

وهما أخوا فى الحرب من لا أخا له

إذا خاف يوما نبوة فدعاهما[2]

وقول أبو حية النمرى:

كما خط الكتاب بكف يوما

يهوى يقارب أو يزيل[3]

فاضاف كف إلى يهودى وفصل بينهما بالظرف وهو أجنبى من المضاف؛ لأنه ليس معمولاً له وخط مبنى للمفعول، وبكف متعلق به ويقارب أو يزيل لغتان ليهودى.

---

(١) انظر: التبصرة والتذكرة جـ ٢٨٧/١ للصيمرى تحقيق د/ فتحى أحمد ط ١٤٠٢.

(٢) أى هما أخوا من لا أخا له فى الحرب، فعلق الظرف بما فى أخوا من معنى الفعل لأن معناه: هما ينصرانه ويعاونانه. (همع الهوامع جـ٤/ ٢٤٩).

(٣) الخصائص جـ ٤٠٤/٢، همع الهوامع جـ ٤/ ٢٩٤، التبصرة جـ١/ ٢٨٧.

المسألة الثانية:

الفصل بفاعل المضاف كقوله:

مـــا إن وجدنـــا للهـــوى مـــن طـــبٍّ
ولا عدمنـــا قهـــرٌ وجـــدٌ صـــبٍّ[1]

فأضاف قهر إلى مفعوله وهو (صب) وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد. والأصل: ما وجدنا للهوى طب، ولا عدمنا قهر صب وجد.

وقيل يحتمل أن يكون منه أو من الفصل بالمفعول قول الأحوص:

لئـــن كـــان النكـــاح أحـــل بشـــئ
فـــإن نكاحهـــا مطـــر حـــرام

فى رواية الخفض للمطر بإضافة النكاح إليه والفصل بالهاء وهى محتملة للفاعلية والمفعولية، بدليل أنه يروى بنصب مطر وبرفعه فإن كان بالرفع (فالتقدير: فإن نكاح مطر إياها. فهو من الفصل بالمفعول فتكون فى تقدير إياها.

أو فاعله فتكون فى تقدير: هى. فعلى الأول فاعل النكاح مطر وعلى الثانى المرأة. وعلى التقديرين فالهاء مجرورة بإضافة المصدر إليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر بإضافة المصدر إليه؛ لأن المضاف لا يضاف لشيئين. وسبب قول الأحوص ذلك أن مطرا كان أقبح الناس منظرا. أو كان تحته امرأة من أجمل النساء، وكانت تريد فراقه وهو يأبى ذلك.

المسألة الثالثة

الفصل بنعت المضاف كقول معاوية بن أبى سفيان، لما اتفق ثلاثة من

(١) الصب العشق (لسان العرب جـ ٣/ ٢٣٩٨ مادة صبا).

الخوارج على أن يقتل كل واحد منهم واحداً من على بن أبى طالب وعمرو بن العاص ومعاوية بن أبى سفيان، فقتل علَى، وسلم عمرو ومعاوية:

نجوت وقد بل المرادى سيفه

من ابن أبى شيخ الأباطح طالب[1]

ففصل بين المتضايفين، وهما: أبى وطالب، بنعت المضاف وهو: شيخ الأباطح، أى: من ابن أبى طالب شيخ الأباطح.

وتجوز فى جعل شيخ الأباطح نعتاً للمضاف وهو أبى دون المضاف إليه وإنما هو نعت للمضاف والمضاف إليه معا.

المسألة الرابعة:

الفصل بالنداء كقوله:

كأن برذون أبا عصام زيد حمار دق باللجام

فأضاف برذون إلى زيد، وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه، وحمار خبر كأن والأصل: كأن برذون زيد حمار يا أبا عصام. وإلى هذا كله أشار ابن مالك فى الخلاصة بقوله:

فصل مضاف شبه فعل ما نصب

مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب

فصل يمين واضطرارا وجدا

بأجنبى أو بنعت أو ندا

(١) المرادى بفتح الميم نسبه إلى مراد، بطن من مذحج وهو عبد الرحمن بن ملجم، بضم الميم وفتح الجيم، على صيغة اسم المفعول. وهو قاتل على كرم الله وجهه والأباطح: جمع بطحاء والمراد بها مكة وانظر: همع الهوامع جـ ٤/ ٢٩٤.

وأضاف الإمام خالد الأزهرى: مسألة خامسة وهى:

الفصل بفعل ملغى كقوله:

☆ بأى تراهم الأرضين حلوا ☆

أراد بأى الأرضين تراهم.

ومسألة سادسة وهى:

الفصل بالمفعول لأجله كقوله:

☆ معاود جرأة وقت الهوادى ☆

أراد معاود وقت الهوادى جرأة[1].

وكل ذلك غير مقبول عند البصريين فكل ما روى من أشعار فصل فيها بين المتضايفين بغير الظرف والجر والمجرور لا يجوز الاحتجاج به.

حجتهم فى ذلك أنها مع قلتها لا يعرف قائلها.

وأما عن حكاية الكسائى لقولهم: (هذا غلام والله زيد) فتوجيهه لديهم أنه إنما جاء ذلك فى اليمين؛ لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام، ولهذا يسمونها فى مثل هذا النحو: لغوا لزيادتها فى الكلام فى وقوعها غير موقعها.

وأما ما روعى فى النثر سوى ذلك فهو قبيح أو ضعيف لمخالفته القياس، فالمضاف مع المضاف إليه مقيس على الكلمة الواحدة؛ فكما لا يفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة فلا يجوز الفصل بين المتضايفين.

وأكثر من ذلك فنراهم من أجل هذا القياس راحوا يقفون أمام قراءة

---

(١) راجع التصريح جـ ٢/ ٦٠.

سبعية متواترة ويرمونها بالضعف ويتهمون القارئ بها بأنه واهم. لأن الإجماع لديهم واقع على امتناع الفصل بين المتضايفين بالمفعول في غير الضرورة، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار، فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة في النظير؛ لم يجر أن تجعل حجة في النقيض.

لذا فقراءة ابن عامر وهي ووهم من القارئ؛ إذ لو كانت فصيحة لكان ذلك في أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة. وإنما دعا ابن عامر إلى هذا القراءة: أنه رأى في مصاحف أهل الشام: (شركائهم) مكتوباً بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو[1]، فدل وهي القراءة على عدم صحة الاستدلال بها.

وترى من النحاة المتأخرين وكذلك بعض من المفسرين من اندمج ومال إلى مذهب البصريين فحكم مثلما حكم أهل البصرة منهم:

ابن عطية:

حيث قال: «وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب، وذلك أنه أضاف الفعل إلى الفاعل وهو (شركاء) ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظرف في مثل هذا إلا في الشعر..... فكيف بالمفعول في أفصح كلامهم»[2].

---

(١) راجع مفاتيح الغيب للفخر الرازي جـ ٦/ ٥٩٤ - مكتبة الايمان بالمنصورة الطبعة الأولى ١٩٩١م - ١٤١٢هـ - دار الغد العربي والانصاف في مسائل الخلاف جـ ٢/ ٤٣٦.

(٢) راجع البحر المحيط جـ ٤/ ٢٣٢ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وغيره الطبعة الأولى.

والزمخشرى: حيث قال:

وأما قراءة ابن عامر «قتل أولادهم شركائهم» برفع القتل، ونصب الأولاد، وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف، فشئ لو كان فى مكان الضرورات - وهو الشعر - لكان سمجاً مردوداً، فكيف به فى الكلام المنثور؟ فكيف به فى القرآن المعجز بحسب لفظه وجزالته؟[١].

ثم ذكر توجيهه للقراءة قائلاً:

«والذى حمله على ذلك؛ أن رأى فى بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر (الأولاد) (والشركاء) لأن شركاؤهم فى أموالهم؛ لوجد فى ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب»[٢].

وأيضاً الفارسى فقد ذكر قائلاً:

«هذا قبيح قليل فى الاستعمال، ولو عدل عنها كان أولى؛ لأنهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف فى الكلام مع اتساعهم فى الظرف وإنما أجازوه فى الشعر»[٣].

هذا وقد تعقب أبو حيان هؤلاء الأعلام فى آرائهم السالفة الذكر فتراه يرد على الزمخشرى قائلاً بعد أن أورد كلام الزمخشرى الذى أوردناه:

«وأعجب لعجمى ضعيف فى النحو يرد على عربى صريح محض قراءة متواترة، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم

---

(١) راجع الكشاف جـ ٢/٤٢ - مطبعة الحلبى القاهرة، التبيان فى إعراب القرآن جـ ١/٥٤١ تحقيق على محمد البجاوى.

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة.

(٣) البحر المحيط جـ ٤/ ٢٣٢.

هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً»[١].

وكذلك يمضى أبو حيان يرد على أبى على الفارسى قائلاً:

ولا التفات أيضاً لقول أبى على الفارسى: هذا قبيح قليل فى الاستعمال، ولو عدل عنها - يعنى ابن عامر - كان أولى؛ لأنهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف فى الكلام مع اتساعهم فى الظرف، وإنما أجازوه فى الشعر[٢].

أما عن عقبة ابن عامر

فهو الصحابى الجليل، والقائل الأمير، الذى اشترك فى فتح مصر، ثم حكمها نيابة وأصالة. وهو رجل مستنير، ذكى، يتمتع بمزايا فكرية واضحة، وقد كلفه النبى صلى الله عليه وسلم أن يقضى بين خصمين اختصما إليه، وكان شاعراً، قارئاً، كاتباً[٣].

وعن أبى الطيب المتنبى أنه فصل بين المتضايفين:

ففصل بينهما بالمفعول، فقال فى قصيدة يمدح بها أبا القاسم طاهر بن الحسين:

حملت إليه من لسانى حديقة
سقاها الحجا سقى الرياض السحائب

فقد فصل بالمفعول. ومعنى البيت أنه جعل القصيدة حديقة لما فيها من المعانى كما يكون فى الروضة من الزهر والنبات، وجعل العقل ساقيا لها؛ لأن المعانى التى فيها إنما تحس بالعقل، فجعل العقل ساقيها كما سقى الرياض

(١، ٢) راجع البحر المحيط جـ ٤/ ٢٣٢.
(٣) راجع إعراب القرآن الكريم وبيانه جـ ٢/ ٤٦٨.

السحاب، وهو جمع سحابة[١].

وكلمة ابن جنى فى ذلك قال:

«إذا اتفق شئ من ذلك نظر فى حال العربى وما جاء به، فإن كان فصيحاً وكان ما أورده يقبله القياس، فالأولى أن يحسن به الظن، لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها، وعفا رسمها»[٢].

وكلمة أبى عمرو بن العلاء قال:

«ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافر لجاءكم علم وشعر كثير»[٣].

وروايه عن عمر بن الخطاب:

فقد روى ابن سيرين عن عمر بن الخطاب أنه حفظ أقل ذلك، وذهب عنهم كثيره. يعنى الشعر، فى حكاية فيها طول[٤].

كلمة إنصاف.والذى ارتضيه أن الحق مع الكوفيين لأمور:

الأمر الأول:

ورود الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجر والمجرور فى قراءة متواترة وهى القراءة المنسوبة إلى العربى الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن فى لسان العرب[٥].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب جـ٢ /٥٣٥.
(٢) انظر: فى البحر المحيط جـ ٤/ ٢٣٢ - ٢٣٣.
(٣، ٤) انظر: البحر المحيط جـ ٤/ ٢٣٣.
(٥، ٢) النشر فى القراءات العشر جـ ٢/ ٢٦٤ - ٢٦٥.

الأمر الثانى:

وجد نظير هذه القراءة فى أكثر من شاهد فى لسان العرب[١] وخير مثال على ذلك الأبيات الشعرية من نحو قول الشاعر:

عتـوا إذا جبنـاهم إلـى السـلم رأفـة

فسـقناهم سـوق البغـاث الأجـادل

فسوف مصدر مضاف والاجادل مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله والبغاث مفعوله وفصل بين المتضايفين والأصل سوق الاجادل البغاث.

ومن ذلك أيضا:

فـز جتهـا بمزجـة

زج القلـوص أبـى مـزاده[٢]

والتقدير: زج أبى مزادة القلوص، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص وهو المفعول به.

والشواهد الشعرية المسوقة فى المسألة خير شاهد على ذلك فقد أنشد من ذلك سيبويه والأخفش وأبو عبيده وثعلب وغيرهم ما لا ينكر.

الأمر الثالث:

هذا الفصل الذى ورد فى قراءة ابن عامر منقول من كلام العرب وفصيح كلامهم وهو جيد من جهة المعنى لثلاثة أمور:

أحدهما: كون الفاصل فضلة فإن ذلك مسوغ لعدم الإعتداد به.

ثانيهما: كونه غير أجنبى لتعلقه بالمضاف.

---

(٢) انظر: الإنصاف جـ ٢/ ٤٢٧، الخصائص جـ ٢/ ٤٠٦، شرح المفصل جـ ٢٢/٣ والبسيط جـ ٢/ ٨٩٢، والتبصرة والتذكرة جـ ١/ ٢٨٩.

ثالثهما: كونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية. نص على ذلك ابن مالك فى التسهيل(١).

الأمر الرابع:

أن قراءة ابن عامر هذه كانوا يحافظون عليها ولا يرون غيرها، قال ابن ذكران: (شركائهم) بياء ثابتة فى الكتاب والقراءة. قال وأخبرنى أيوب يعنى ابن تميم، شيخه قال قرأت على أبى عبد الملك قاضى الجند: «زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم».

قال أيوب فقلت له إن فى مصحفى وكان قديماً: (شركائهم) فمحى أبو عبد الملك الياء وجعل مكان الياء واواً قال أيوب ثم قرأت على يحيى بن الحارث (شركاؤهم) فرد على يحيى (شركائهم) فقلت له إنه كان فى مصحفى بالياء فحكت وجعلت واواً. فقال يحيى أنت رجل محوت الصواب وكتبت الخطأ، فرددتها فى المصحف على الأمر الأول(٢).

الأمر السادس:

لم يبلغنا عن أحد من السلف رضى الله عنهم على اختلاف مذاهبهم وتباين لغاتهم وشدة ورعهم أنه أنكر على ابن عامر شيئاً من قراءته ولا طعن فيها ولا أشار إليها بضعف ولقد كان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام حتى الجزيرة الفراتية وأعمالها لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر، ولازال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمائة، وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءة

---

(١) راجع بشرح التسهيل لابن مالك جـ ١٨٢/٢ مخطوط دار الكتب المصرية ١٠ ش نحو، شرح التصريح جـ ١/ ٥٨، همع الهوامع جـ ٤/ ٢٩٤.

(٢) راجع النشر فى القراءات العشر جـ ٢٦٥/٢ تصحيح الأستاذ على محمد الضباع - دار الفكر.

الصحيحة وركب هذا المحذور ابن جرير الطبرى بعد الثلثمائة وقد عد ذلك من سقطان ابن جرير حتى قال السخاوى قال لى شيخنا أبو القاسم الشاطبى: إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر[١]، ولله در أمام النحاة أبى عبد الله بن مالك رحمه الله حيث قال فى كافيته الشافية[٢]:

وحجتى قراءة ابن عامر فكم لها من عاضد وناصر

الأمر السابع

إذا كانوا قد فصلوا بين المتضايفين بالجملة فى قول بعض العرب: (هو غلام إن شاء الله اخيك) فالفصل بالمفرد أسهل. وقد جاء الفصل فى اسم الفاعل فى الاختيار، قرأ بعض السلف: «مخلف وعده رسله» بنصب وعده وخفض رسله.

وما روى عن أبى الطيب المتنبى أنه فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول اتباعاً لما ورد عن العرب.

وقال أبو الفتح ابن جنى فإذا كان الأمر كذلك لم تقطع على الفصيح إذا سمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ[٣].

الأمر الثامن:

قد صح من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل أنتم تاركو لى صاحبى، ففصل بالجار والمجرور بين اسم الفاعل ومفعوله مع مافيه من الضمير المنوى ففصل المصدر بخلوه من الضمير أولى بالجواز.

---

(١) راجع النشر فى القراءات جـ ٢/ ٢٦٤.

(٢) راجع شرح الكافية الشافية جـ ٢/ ٩٧٩ بتحقيق أ.د/ عبد المنعم هريدى مكة دار المأمون للتراث.

(٣) انظر البحر المحيط جـ ٤/ ٢٣٢ - ٢٣٣.

وقرئ أيضا: «فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله» فكل هذه الأمور تسقط في النهاية دعوى البصريين في رفضهم الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجر والمجرور، فكيف ينكر كل ما سبق أمام قياس عقلي بني بناء على الكثير الغالب، فالكثير الغالب هو عدم الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجر والمجرور المعمول للمضاف وهذا الكثير الغالب لا ينكر به القليل الوارد فقد ورد خلاف الكثير الفصل بين المتضايفين بالمعمول للمضاف وبالأجنبي سواء أكان من باب الظرف والجر والمجرور أو من غيره كالمفعول به فكله مسموع مشهود به في كلام العرب نثرا وشعرا.

مسألة (٢)

الفصل بين حرف الجار ومجروره

وكما فعل بين المضاف والمضاف إليه؛ فعل بين حرف الجر والمجرور به. واختلف موقف علماء اللغة على فريقين.

الفريق الأول:

وهو مذهب الجمهور لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه وربما فرد الحرف منه فجاء منفورا عنه.

قالوا:

لو كنت في خلقاء أو رأسي شاهق

وليس إلى منها النزول سبيل[1]

---

(١) هكذا روى البيت في الخصائص جـ ٢/ ٣٩٥ وروى في شرح الجمل لابن عصفور جـ ١/٥٠٦ بتحقيق د/ صاحب أبو جناح

مختلفة لا يستطاع ارتقاؤها

وليس إلى منها النزول سبيل

ففصل بين حرف الجر ومجروه بالظرف الذى هو (منها).

فلا يجوز مثل ذلك إلا فى الضرورة فقط[1]. ومنه قول الشاعر:

إن عمـرا لا خـير فـى اليـوم عمـرو

إن عمـــرا مخـــبر الأحـــزان

ففصل بـ اليوم بين فى وعمرو. وهو ظرف.وقال الفرزدق:

وإنى لأطوى الكشح من دون من طـوى

واقطـع بـالخرق الهبـوع المراجـم

أراد: وأقطع الخرق بالهبوع المراجم ففصل بالمفعول. والهبوع: البعير المـاد عنقه فى السير. والمراجع: الذى يخبط بقوائمه.

وقالوا من أقبح الفصل قول الشاعر:

واســـعدنه ربنـــا لا تشـــقه

ولا علـــى النـــار تســـلط رقـــه

أراد ولا تسلط النار على رقه. ففصل بجملة كما ترى.

ومنه قول الآخر:

رب فـــى النـــاس موســـر كعديـــم

وعديـــم يخـــال ذا أيســـار

ففصل بين رب وموسر بالجار والمجرور وهو فى الناس.

فكل ذلك غير مقبول عند مذهب الجمهور إلا فى ضرورة الشـعر كما

(١) انظر المراجع السابق ذكرها، الكتاب جـ ١/١٨٠، جـ ٢/١٦٤، المقتضب جـ٣/٦٢، ارتشاف الضرب جـ ٢/٤٧٣، همع الهوامع جـ ٤/ ٢٢٦، شرح الأشمونى (منهج السالك) جـ ٢/٢٣٦.

هو ظاهر لأن الشعر موطن الضرورة.

الفريق الثانى:

أنه مسموع فى النثر وجائز على قلته وندور.

وقال بهذا المذهب ابن مالك فى كافيته وكان نصه على ما يلى:

«وكما فصل بين المضاف والمضاف إليه فصل بين حرف الجر والمجرور به إلا أنه قليل. ومنه قول الشاعر:

إن عمـراً لا خـير فـى اليـوم عمـرو
إن عمـــــراً مخـــــبر الأحـــــزان

ففصل باليوم بين فى وعمرو. وقال الفرزدق:

وإنى لأطوى الكشح من دون من طـوى
وأقطـع بـالخرق الهبـوع المراجـم[1]

فاستدل ابن مالك على وروده بقلة كما ترى بالشطر الوارد وأيضاً بمـا حكى عن الكسائى فى الاختيار قوله: (اشتريته بوالله درهم)
ففصل فى النثر بالقسم بين حرف الجر والمجرور لأنه أراد: (بدرهم والله).

ولذلك قاس تلميذ الكسائى على بن المبارك الأحمر الفصل فى رب ومجرورها بالقسم قياساً على حكاية الكسائى السابق ذكرها. فأجاز:
(رب والله رجل عالم لقيته)[2].

ولذلك شهد أبو حيان بحكاية الكسائى وقال: ولا يبعد ذلك إلا أن الاحتياط ألا يقدم عليه إلا بسماع فهو مرهون عند ابى حيان بالسماع والأصح

(١) شرح الكافية الشافية جـ ٢/ ٨٣١.
(٢) انظر: همع الهوامع جـ ٤/ ٢٢٦، شرح الجمل لابن عصفور جـ١/٥٠٦.

لديه المنع. وأجازه الأشمونى على ندرة فى النثر بالقسم فقط من نحو: اشتريته بوالله درهم.

والصواب:

الذى أراه أنه فى الغالب الكثير لا يفصل بين حرف الجر ومجروره. لأن المجرور داخل فى الجار فصار كأنهما كلمة واحدة[1]. فيقبح فى القياس الفصل. إلا أن اللغة العربية هى المسموعة أولاً فيقاس إذا فقد المسموع. أما إذا سمع فلا رد لهذا ولا إنكار له. لأن فى رده إنكار، والرفض للمسموع ضياع للغة.

ومن ثم: فيجب الاعتراف بوروده شعراً ونثراً وإن كان قليلاً ونادراً. لذا كان الصواب هو المذهب الثانى القائل بجوازه فى النثر والسعة وليس فى الاضطرار فقط.

مسألة (٣)

الفصل بين العدد وتمييزه

اتفق جمهور النحاة على أنه لا يجوز الفصل بين العدد ومميزه إلا اضطراراً لذا يقول المبرد:

«وأما عشرون ونحوها فلا يجوز أن تقول فيها: عشرون لك جارية، ولا خمسة عشر لك غلاماً، إلا أن يضطر شاعر. كما قال حين اضطر:

على أننى بعد ما قد مضى
ثلاثون للهجر حولاً كميلا

(١) الكتاب جـ ٢٩٥/١، المقتضب جـ ٦٠/٣، شرح الجمل لابن عصفور جـ٥٠٦/١.

وقول الآخر:

وفى خمس عشرة من جمادى ليلة
لا أستطيع على الفراش رقادى[١]

ويعلل سيبويه لقبح الفصل بين العدد ومميزه بقوله:

«ولو قال: أتاك ثلاثون اليوم درهما كان قبيحا فى الكلام؛ لأنه لا يقوى قوّة الفاعل..... وقد قال الشاعر:

على أننى بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا
يذكر نيك حنين العجول ونوح الحمامة تدعو هديلا[٢]

ويوضح ابن يعيش تعليل سيبويه السابق فيقول:

«فإن قيل لم قبح الفصل بين العدد ومميزه ولم يحسن: قبضت خمسة عشر لك درهماً، ورأيت عشرين فى المسجد رجلاً. قيل: إنما كان كذلك لضعف عمل العشرين ونحوها فيما بعدها؛ لأنها عملت على التشبيه باسم الفاعل، ولم تقو قوته مع أنه قد جاء ذلك فى الشعر قال الشاعر:

على أننى بعد ما قد مضى
ثلاثون للهجر حولا كميلا

(١) المقتضب جـ ٣/٥٥.
(٢) الكتاب جـ ٢/ ١٥٨
تنبيه
المقصود بالعدد هنا العدد المفرد من نحو عشرين والمركب نحو خمسة عشر. وهذا النوع من العدد ينصب تمييزه فتقول: عشرين ميلا وعشرين درهما وخمسة عشر طالباً، وجاز لمثل هذه الأعداد أن تعمل وإن كانت جامدة، لأن عملها على طريق التشبيه باسم الفاعل كما قال بعض البصريين أو بأفعل التفضيل كما قال البعض الآخر. (أنظر: همع الهوامع جـ٤/٧٧).

وانشد سيبويه لعبد بنى الحسحاس:

فأشـــهد عنـــد اللـــــه أن قـــد رأيتهـــا

وعشـرون منهـا إصبعـا مـن ورائيـا»[1]

أما الرضى فاختار لنفسه تعليلاً آخر فقال:

ولا يجوز ذلك – الفصل – فى العدد، إلا اضطراراً كما قال:

علـى أننـى بعـد مـا مضـى ثلاثون للهجـر حـولاً كمبـلا

وذلك لان العـدد مـع المعدود كلمـة واحـدة، ألا تـرى أن عشـرون مـع ممـيزة بمنزلة رجل ورجلان، ولو وجدوا لفظاً دالاً على المعـدود مـع العدد كمـا فـى المفرد والمثنى، لم يحتاجوا إلى العدد، وكذا كل مقدار مـع ممـيزة، لا يفصـل بينهما نحو: رطل زيتا، لأنه هو، بدليل إطلاق أحدهما على الآخر بخلاف كم الاستفهامية مع مميزها[2].

وهكذا تتفق كلمة العلماء فى عدم جواز الفصل بين العدد المركب والجارى مجراه وبين تمييزه فى الاختيار بل فى الاضطرار فقط.

وكل ذلك مرهـون بالسماع فهو غير مسموع فـى غير الشعر. لـذا اقتصر فيه على المسموع وارتبط بالضرورة الشعرية[3].

أما عن قبح مجيئة فى حال الاختيار فلأن فـى حـال السـعة لا يجـوز الفصـــل بيـن العامل والمعمول فهو يعمل لشبه باسم الفاعل أو اسم التفضيـل

---

(١) راجع شرح المفصل جـ ٤/ ١٢٩ – ١٣٠.

(٢) راجع شرح الكافية جـ ٣/ ١٥٤ طبعة جديدة مصححة تصحيح يوسف حسن عمـر – منشورات مؤسسة الصادق – تهران ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

(٣) انظر: الإنصاف فى مسائل الخلاف جـ ٣٠٧/١.

ولكونه يعمل فى مميزة النصب لهذا الشبه لم يقو قوة الفعل نفسه لـذا لا يجـوز الفصل بينه وبين مميزة. وهذا ما عليه جمهور النحاة.

على أن البعض الآخر من نحو الرضى نظر إلى أن العدد المفرد مثـل عشرون والمركب الجارى مجراه، هـو مـع مميزه كالكلمـة الواحـدة لا يجـوز الفصل بين أجزائها. فكذلك لا يجوز الفصل بين هذا العدد ومميزة فـى حـال السعة والاختيار.

وأقول:

المعول عليه السماع؛ والتعليل وظيفة النحاة. فلما سمع فى الشعر فقط: امتنع القول بإباحته فى السعة، ولكل وجهة نظر فى التعليل بعد ذلك. لذا كـانت هذه من المسائل المتفق عليها لدى العلماء.

مسألة (٤)

الفصل بين كم[1] الاستفهامية ومميزها

وكما اتفقت كلمة علماء النحو فى عدم الفصل بيـن العدد ومميزة فـى حال السعة والاختيار تتفق كلمتهم هنا أيضاً فى جواز ذلك بين كم الاسـتفهامية

---

(١) مدخل عن كم.
كم اسم؛ لأنه يضاف إليه، ويدخل حرف الجر عليـه، ويسند إليـه ويقـع عليـه الفعل. وهى فى الكلام على ضربين: استفهامية، وخبرية ومدلولها فى الحالين عدد مبهم الجنس والمقدار، فلابد معهما من مميز، أو ما يقوم مقامة ومميز الاستفهامية كمميز المفرد فى النصب والأفراد. وأجاز الكوفيون كونه جمعاً مطلقاً كما يجوز ذلك فى كم الخبرية نحو: كم غلمانا لك؟ ورد بأنه لـم يسمع. وأجازه الأخفش إذا أردت بالجمع اصنافاً من الغلمان. تريد: كم عندك من هذه الأصناف؟
أما فى تجويز جر تمييزكم الاستفهامية حملاً على الخبرية: خلاف على مذاهب.
أحدها: لا الثانى: نعم. الثالث الجواز شـرط أن يدخل علـى «كم» حرف جر نحو: على كم جذع بيتك مبنى؟ (راجع شرح الكافية الشافية جـ٤/١٧٠٤، همع الهوامع جـ٤/٧٧).

ومميزها. لذا يقول سيبويه:

«وزعم أن كم درهما لك أقوى من كم لك درهما، وإن كانت عربية جيدة. وذلك أن قولك العشرون لك درهماً فيها قبح، ولكنها جازت فى كم جوازاً حسناً»(١).

وكذلك المبرد يقول:

«إلا أنه يجوز لك فى (كم) أن تفصل بينها وبين ما عملت فيه بالظرف فتقول: كم لك غُلاماً؟؛ وكم عندك جارية؟ (٢).»

وعلى هذا سار مذهب النحاة فى هذه المسألة(٣).

وكما اتفقت كلمتهم فى الحكم اتفقت كلمتهم فى تعليل هذا الحكم وهو أن كم كانت مستحقة للتمكن فى الأصل. بحكم الاسمية، ثم منعته بما أوجب البناء لها فصار الفصل واستحسان جوازه كالعوض مما منعته من التمكن مع كثرة استعمالها فى كلامهم.

هكذا يعلل سيبويه والمبرد وابن يعيش الحكم الجارى فى المسألة(٤).

أما السيوطى فيقرب لنا هذا التعليل بمفهوم آخر فيقول:

«ومما وجه به جواز الفصل فيها: أنها لما لزمت الصدر ونظيرها من الأعداد التى ينصب تمييزها ليس كذلك؛ بل يقع صدراً وغير صدر؛ جعل هذا القدر

(١) راجع الكتاب جـ ١٥٨/٢.
(٢) راجع المقتضب جـ ٣/ ٥٥.
(٣) انظر: شرح المفصل جـ ٤/ ١٢٩ - ١٣٠، شرح الكافية للرضى جـ ١٥٤/٣، شرح الكافية الشافية لابن مالك جـ ٤/ ١٧٠٥، همع الهوامع جـ ٤/ ٨٠.
(٤) انظر: الكتاب جـ ١٥٨/٢، المقتضب جـ ٣/ ٥٥ وشرح المفصل جـ ٤/ ١٣٠.

من التصرف فيها عوضاً من ذلك التصرف الذى سلبته[١].

يريد السيوطى أن يعلل لماذا جاز الفصل بين كم ومميزها ولم يجز فى السعة للعدد المفرد والمركب مع مميزة؟

فكما ترى الفرق فى نصه السابق ذكره أن كم لها حق الصداره فلما استحقت الصداره استحقت بعض التصرف بالفصل بينها وبين مميزها.

بخلاف العدد المفرد والمركب فليس له من الصدارة ما يستحق بسببها هذا التصرف بالفصل لذا امتنع معه فى حال السعة.

على أنه بالتتبع للوارد عن العرب من الأساليب التى فصل فيها بين كم الاستفهامية ومميزها لوحظ أن الفصل يكثر بالظرف والمجرور كما مثل[٢].

وقد يفصل بعاملها وبالخبر نحو:

كم ضربت رجلاً؟ – كم اتاك رجلاً؟

ولكن اتصاله هو الأصل والأقوى والفصل خلاف الأصل[٣].

مسألة (٥)

الفصل بين كم الخبرية ومميزها

جمهور العلماء على أنه لا يجوز الفصل بين تمييز كم الخبرية وبين كم إلا فى ضرورة شعر لذلك يقول سيبويه:

---

(١) راجع همع الهوامع جـ ٤/ ٨٠.
(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور جـ ٤٩/٢.
(٣) انظر: همع الهوامع جـ ٤/ ٨٠.

«إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشئ، استغنى عليه السكوت أو لم يستغن، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون، لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور، لأن المجرور داخل فى الجار، فصار كأنهما كلمة واحدة[1].»

ويقرر ذلك المبرد قائلاً:

«ومن فصل للضرورة بين الخافض والمخفوض فعل مثل ذلك فى كم فى الخبر وذلك قوله:

كم بجود مقرف نال العلا
وشريف بخله قد وضعه

وقال الآخر:

كم فى بنى سعد بن بكر سيد
ضخم الدسيعة ماجد نفاع

والقوافى مجرورة. وقال الآخر:

كم قد فاتنى بطل كمى
وياسر فتيه سمح هضوم

ولا يجوز أن تفصل بين الخافض والمخفوض فى الضرورة إلا بحشو كالظرف وما أشبهها مما لا يعمل فيه الخافض.... ولولا أن هذه القوافى محفوظة لاختير فى هذين البيتين الرفع[2].

---

(١) الكتاب جـ ٢/ ١٦٤.
(٢) المقتضب جـ ٣/٦١ وانظر: شرح الكافية الشافية جـ٤/١٧٠٨، شرح الجمل لابن عصفور جـ ٢/ ٤٩.
تنبيه
تمييزكم الخبرية مجرور ويكون مفرداً وجمعاً والأفراد أكثر (همع الهوامع جـ ٤/٨٠).

وزعم يونس أنه لا يجوز الفصل فى الشعر إلا بشرط أن يكون الظرف والمجرور ناقصين.

واستدل على ذلك

بأن قال: إذا فصلت بالظرف التام يكون خبراً فكأنك قد فصلت بالخبر، وذلك لا يجوز.

وتعرض له بالرد ابن عصفور

فقال بعد أن أورد رأى يونس السابق:

«وذلك باطل، لأن العرب لا تفرق بين الظرف التام والناقص فى الفصل»[1].

هذا وقد اختلف العلماء حول جواز جر التمييز مع الفصل بظرف أو مجرور على مذاهب ثلاثة:

أولها: لا يجوز الجر للمميز عند الفصل بالظرف أو المجرور لما فيه من الفصل بين المتضايفين وذلك ممنوع[2] إلا فى ضرورة نحو:

كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه

فقد خفض (مقرف) مع الفصل. قال الآخر:

كم فى بنى بكر بن سعد سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع

وهو مذهب البصريين. وعلى مذهب هؤلاء إذا فصل وجب النصب.

(١) انظر: شرح الجمل جـ ٢/٤٩.
(٢) انظره فى شرح الكافية للرضى جـ ٣/١٥٥.

حجتهم فى ذلك

إن بعض العرب ينصب بكم فى الخبر كما ينصب فى الاستفهام وهم بنو تميم كأنهم يقدرون فيها التنوين وينصبون ومعناها منونة وغير منونة سواء. وهو عربى جيد والخفض أكثر(١).

فإذا فصل بين كم ومميزها فى الخبر عدلوا إلى لغة الذين يجعلونها بمنزلة عدد منون، وينصبون بها لأنه قبيح أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن المضاف إليه من تمام المضاف فصار كالكلمة الواحدة.

أما المنصوب فيجوز أن يفصل بينه وبين ما عمل فيه ألا تراك تقول: هذا ضارب اليوم زيداً، ولا تقول: هذا ضارب اليوم زيد: إلا فى ضرورة. فالفصل مع النصب له نظير من كلام العرب، بخلاف الفصل بين الجار والمجرور؛ فليس كذلك(٢).

فأما قول القطامى:

كم نالنى منهم فضلاً على عدم
إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل

فالشاهد فيه أنه لما فصل بين كم ومميزها وهو فضل عدل إلى لغة من ينصب لقبح الفصل بين الجار والمجرور. ولا سيما بغير الجار والمجرور.

ومثل هذا الفصل والنصب قول زهير:

تؤم سنانا وكم دونه من الأرض محدودبا غارها

---

(١) راجع شرح المفصل جـ ١٣١/٤ - ١٣٢ وانظر: شرح الرضى جـ ١٥٦/٣.
(٢) انظر الإنصاف جـ١/ ٣٠٥ - ٣٠٦.

والتقدير: كم محدودب غارها دونه فى الأرض. إلا أنه لما فصل بينهما نصب محدوداً وإن لم يقصد الاستفهام؛ لئلا يفصل بين الجار والمجرور.

المذهب الثانى

نعم يجوز الجر مع الفصل. وعليه الكوفيون.

حجتهم فى ذلك

بناء على رأيهم أن الجر بمن مضمرة(١). ويونس بناء على رأيه من جواز الفصل بين المتضايفين فى الاختيار بذلك(٢).

فتقول: كم عندك رجل، وكم فى الدار غلام؟

والأصل والتقدير:

كم عندك من رجل وكم فى الدار من غلام: وهذ القياس صحيح بدليل أن المعنى يقتضى هذا التقدير، وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه، فكما ينبغى أن يكون الاسم مخفوضاً مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده.

وأيضاً بدليل النقل الوارد فى الأبيات السابق ذكرها.

وأجاب البصريون عن ذلك

أما قولهم إن خفض الاسم بعدكم بتقدير من، والتقدير مع وجود الفصل كما هو عدمه قلنا لا نسلم أن جر الاسم بعدكم بتقدير من، بل العامل فيه كم؛ لأنها عندنا بمنزلة عدد يضاف إلى ما بعده وعند المحققين من أصحابكم أنها بمنزلة رب؛ فيخفضون بها الاسم الذى بعدها كرب.

---

(١) انظر: الإنصاف جـ ١/ ٣٠٧، شرح الكافية للرضى جـ ٣/ ١٥٥.
(٢) انظر: همع الهوامع جـ ٤/ ٨٢.

بدليل أن حرف الجر لا يجوز أن يعمل مع الحذف.

وهى أيضاً لا تشبه عشرين وثلاثين من العدد الذى لا يجوز فيه الفصل بينه وبين مميزة. لأن كم منعت بعض ما لثلاثين من التصرف؛ فجعل هذا عوضاً مما منعته، ألا ترى أن (ثلاثين) تكون فاعلة لفظاً ومعنى. كقولك: ذهب ثلاثون، وتقع مفعولة فى رتبتها، كقولك: أعطيت ثلاثين، ولا يكون ذلك فى كم. فلما منعت كم بعض ما لثلاثين من التصرف جعل لها ضرب من التصرف لا يكون لثلاثين؛ ليقع التعادل بينهما، على أنه قد جاء الفصل بين ثلاثين ومميزها فى الشعر. قال:

على أننى بعد ما قد مضى
ثلاثون للهجر حولا كميلا

ففصل بين ثلاثين وبين مميزها بالجار والمجرور، وإن كان قليلاً لا يقاس عليه[١].

المذهب الثالث:

الجواز للجر مع الفصل إن كان الظرف والمجرور ناقصا[٢] نحو: كم بك مأخوذ أتانى، كم اليوم جائع جاءنى. والمنع إن كان تاما.

ورد: بأن العرب لم تفرق بين الظرف التام والناقص فى الفصل بل تجريها مجرى واحد[٣].

فإن كان الفصل بجملة:

لم يجز فى كلام، ولا فى شعر عند البصريين؛ لأن الفصل بالجملة

(١) الانصاف جـ ١/ ٣٠٧ - ٣٠٩.
(٢) انظر: شرح الكافية للرضى جـ ٣/ ١٥٥، وهمع الهوامع جـ ٨٣/٤.
(٣) المرجع الأخير نفس الصفحة.

بين المتضايقين لا يجوز البته.

وجوزه الكوفيون فيهما بناء على أن الجر بمن لا بالإضافة[١].

وإذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد، وجب الإتيان بمن، لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدى[٢].

نحو قوله تعالى: «كم تركوا من جنات»[٣].

وأرى:

أن مذهب الكوفيين هو الأقرب للصواب من بين هذه المذاهب.

وذلك لاتفاقه مع ما ورد من كلام العرب فإذا اعترف جمهور النحاة بصريين وكوفيين بأن هناك لغتان فى مميزكم الخبرية: الأولى وهى الغالبة أن يجر هذا التمييز.

والثانية وهى القليلة أن ينصب هذا التمييز وهى لغة بنى تميم فما المشكلة إذن عند الفصل بين كم ومميزها؟

خاصة أنه وجد فى كلام العرب الجرمع الفصل أحياناً والنصب أحياناً أخرى فما الداعى لإنكار لغة الجر عند الفصل وحملها على الضرورة إذا وردت والقول بالوقوف على لغة النصب فقط فى حال السعة والإختيار؟

أليس الأجدر بنا أيها البصريون أن نقول الغالب فى حال الفصل النصب والقليل حينئذ الجر وكلتاهما لغة مسموعة عن العرب الفصحاء.

ولا داعى للتكلف؟

---

(١) انظر: شرح الرضى جـ ٣/ ١٥٦، همع الهوامع حـ ٨٣/٤.
(٢) راجع شرح الرضى للكافية جـ ٣/ ١٥٦.
(٣) الدخان ٢٥.

ألست معى بأن رأيهم فيه تكلف حين قالوا:

إن كم الخبرية مميزها مجرور فإذا فصل نصب حملاً على كم الاستفهامية.

ولا يحق الجر حينئذ وإذا ورد ذلك فهو موضع اضطرار ولا يجوز فى السعة؟

وعلى الرغم من أن الطريق سهل ميسر ما دام أنهم اعترفوا بأن أهل تميم ينصبون مميزكم الخبرية فى غير فصل.

والكثير من باقى العرب يجر ذلك المميز فى غير فصل أيضا.

ففى حال الفصل:

وجد اللغتان فى اللسان العربى. فسمع الكثير النصب حملاً على لغة تميم.

ووجد القليل الجر حملاً على اللغة الأولى فلسنا فى حاجة إذن إلى مخرج للمسموع؛ محاولة لعدم الاعتراف به لذا كان الصواب مذهب الكوفيين.

سواء أكان الجر للمميز بمن مقدرة على نحو ما ذهبوا أم كان على الإضافة كما قال البصريون فالقياس النحوى لا يحق له الوقوف أمام المسموع ليمحق به ويدفعه على نحو ما ظهر لنا فى المسألة من رأى البصريين.

ولست أيضا مع يونس فى تخصيصه للقبول للفصل وبقاء الجر أن يكون الفاصل ظرف أو جر ومجرور ناقصيين أليس المعول عليه هو كثرة الاستعمال إسناداً للسماع فإذا كان السماع قد ورد فى الظرف والجر والمجرور تامين وناقصين وكذلك غير ظرف أو جر ومجرور فلا يحق قبول البعض ودفع الباقى.

﴿ ٥١٣ ﴾

مسألة (٦)

الفصل بين كأين ومميزها

الأفصح اتصال تمييز كأين بها، وكذا وقعت فى القرآن، ويجوز الفصل بينهما بالجملة وبالظرف قال عمرو بن شأس:

وكأين رددنا عنكم من مدجج
يجئ أمام الألف يردى مقنعا

وقوله: ☆ وكأين بالأباطح من صديق ☆

هكذا سمع فى الكلام العربى. فيعد هذا من مواضع الفصل والخروج عن الأصل فى الاستعمال العربى. لقول أبى حيان:

والأصح ألا يفصل. وذكر ابن خروف مجيئة بفصل وبغير فصل.

لذا فالأصح كما قال السيوطى الإتصال بينها وبين مميزها إلا أنه قد ورد الفصل بالشواهد السابقة فى اللغة المسموعة[1].

(١) راجع همع الهوامع للسيوطى جـ ٤/ ٨٥.
تنبيه:
ومميز كأين يجر بمن غالبا. قال ابن عصفور لازما، ومع فقدها بإضمار. وقيل بالإضافة.
وقال ابن خروف يجوز فى مميزها النصب وكذلك الجر بمن وبغير من. (همع الهوامع جـ ٤/ ٨٣، ٨٥).

مسألة (٧)

الفصل بين أفعل التفضيل والمتفضل عليه المجرور بمن

ذهب الجمهور من النحاة أنه لا يفصل بين أفعل التفضيل ومن بأجنبى، لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه بوجه ما[١].

ولهما شبه بالصفة الناصبة والمنصوب بها.

ولهذا حسن انفصالهما بتمييز نحو: زيد اكثر مالاً منك وزيد أحسن وِجهاً من عمر.

وبظرف نحو: أنت أحظى عندى منه.

وبجار ومجرور نحو: هو أدنى إلى منك ومنه قوله تعالى: «النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم»[٢].

«ونحن أقرب إليه من حبل الوريد»[٣].

ومنه قول الشاعر:

فلأنت أسمح للعفاه بسؤلهم عند المصائب من أب لبنيه

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية جـ ٢/ ١١٣١، ارتشاف الضرب جـ ٣/ ٢٣٠، شرح التصريح جـ ٢/١٠٣.

(٢) الأحزاب ٦.

(٣) ق ١٦

ملاحظة: صيغة (أفعل من) لا تكون إلا بهذه الصيغة. فلا تؤنث ولا تثنى ولا تجمع ولا تعرف. تقول: زيد أفضل من بكر، والزيدان أفضل من بكر والزيدون أفضل من بكر، وهند أفضل من زيد، والهندان أفضل من زيد «والهنود أفضل من زيد» (ارتشاف الضرب جـ ٣/٢٣٠).

وقد أجتمع أربعة فصول فى قول الشاعر:

مـازلت أبسـط فـى عـض الزمـان يـدا

للنـاس بـالخير مـن عمـرو ومـن هـرم

وقد اجتمع فصلان فى قول الراجز:

لأكلـــــه مـــــن أقـــــط بســـــمن

أليـــن مـــافى حشـــايا البطـــن

مـــن يثربيـــات قـــداد خشـــن

فاغتفر هذا الفصل لأنه بمساو لـ (من) فى التعلق بـ أفعل.

وذكر ابن مالك فى كافتيه إذ لو كان مما لا يتعلق بـه لـم يجـز ولذلـك جوز نحـو: (مـا مـن أحد أحسن فـى عينـه الكحـل منـه فـى عينـك) لأن رفـع (الكحل) بـ (أحسن) أزال أجنبيته.

بخلاف: جعله مبتدأ، وجعل أحسن خبر، فإنه ممتنع؛ لوجود الفصـل بـأجنبى لا عمل لـ أحسن فيه ولوقوع المخبر عنه بين الخبر وما هو من تمام معناه[1].

هذا وقد أضاف أبو حيان أنـه قـد يفصـل بغير المعمـول لـه كـالفصل بالمنادى. قال جرير:

لـم يلـق اخبـث يـا فـرزدق منكـم

ليـــلا وأخبـــث بالنهـــار نهـــارا

وبلو وما أتصل بها قال:

ولفـــوك أطيـــب لـــو بذلـــت لنـــا

مـــن مـــاء موهبـــة علـــى خمـــر

(١) شرح الكافية الشافية جـ ٢/ ١١٣١.

واقتصر الأشمونى فقال تعقيباً على الفيه ابن مالك فى قوله:

وأفعل التفضيل صله أبدا تقديرا أو لفظاً بمن إن جردا

قال:

قوله صلة يقتضى أنه لا يفصل بين أفعل وبين من، وليس على اطلاقه، بل يجوز الفصل بينهما بمعمول أفعل. وقد فصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله:

ولفوك أطيب لو بذلت لنا من ماء موهبة على خمر

ولا يجوز بغير ذلك(١).

وهكذا يقتصر الأشمونى فى الفصل بلو وما اتصل بها ولا يجيز غيره والحقيقة ما نقلها لنا أبو حيان فى رأيه السابق وهو أنه قد يفصل بمعمول أفعل من ظرف أو جر ومجرور أو تمييز وهو ما نص عليه ابن مالك فى الكافية.

وقد يفصل أيضاً بأجنبى من نداء أولو وما اتصل بها وكل ذلك مرده السماع كما ترى.

فإذا كان الأصل عدم الفصل بين أفعل والمتفضل عليه المجرور بمن إلا أنه سمع فى كلام العرب مواضع حصل فيها بينهما سواء كان الكثير الفصل بالمعمول لأفعل أو كان القليل الفصل بالإجنبى إلا أنه مشهود به للسماع.

(١) منهج السالك إلى الفية ابن مالك المسمى (بشرح الأشمونى) جـ ٤٦/٣.

المبحث الثانى

الفصل بين العوامل ومعمولاتها المنصوبة

وفيه عدة مسائل:

١- الفصل بين «أن» الناصبة للمضارع ومعمولها المنصوب.

٢- الفصل بين «لن» ومعمولها المنصوب.

٣- الفصل بين «كى» ومعمولها المنصوب.

٤- الفصل بين «إذن» ومعمولها المنصوب.

٥- الفصل بين «حتى» والفعل المنصوب.

٦- الفصل بين «أو» والفعل المنصوب.

٧- الفصل بين السبب ومعموله.

٨- الفصل بين «إن» - وأخواتها - واسمها.

٩- الفصل بين «لا» النافية للجنس واسمها.

١٠- الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه.

﴿ ٥١٨ ﴾

مسألة (١)

الفصل بين أن الناصبة للمضارع ومعمولها المنصوب

اختلف جمهور النحاة فى حكم الفصل بين أن الناصبة للمضارع وبين معمولها على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول قال به سيبويه والجمهور: وهو لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها بشئ فى الإختيار فلا يجوز بظرف ولا مجرور، ولا قسم ولا غير ذلك. وهو المشار إليه فى نص سيبويه الآتى: «(هذا باب الحروف التى لا تقدَّم فيها الأسماء الفعل) فمن تلك الحروف الحروف العوامل فى الأفعال الناصبة. ألا ترى أنك لا تقول: جئتك كى زيد يقول ذاك، ولا خفت أن زيد يقول ذاك. فلا يجوز أن تفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم، كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين إن وأخواتها بفعل»[١].

وحجة سيبويه فى ذلك:

أنه لا يجوز فى التى تعمل فى الأفعال فتنصب، كراهة أن تشبه بما يعمل فى الأسماء. ألا ترى أنه لا يجوز أن تفصل بين الفعل وبين ما ينصبه بحشو، كراهية أن يشبهوه بما يعمل فى الاسم؛ لأن الأسم ليس كالفعل، وكذلك ما يعمل فيه ليس كما يعمل فى الفعل. ألا ترى إلى كثرة ما يعمل فى الاسم وقلة هذا[٢].

فعند سيبويه لا يجوز أن تفصل بين أن ومنصوبها كراهة أن يشبهوها

---

(١) راجع الكتاب جـ ١/ ١١.

(٢) المصدر الصابق جـ ١/ ١١١.

بما يعمل فى الأسماء، نحو: ضربت وقتلت؛ لأنها لا تصرف تصرف الأفعال نحو: ضربت وقتلت، ولا تكون إلا فى أول الكلام لازمة لموضعها لا تفارقه، فكر هو الفصل لذلك، لأنه حرف جامد(١).

المذهب الثانى وهى رأى بعض النحاة: وهو يجوز الفصل بالظرف وشبهه نحو: أريد أن عندى تقعد، وأريد أن فى الدار تقعد(٢).

قياسا على أن المشددة

حيث يجوز ذلك فيها بجامع ما اشتركا فيه من المصدرية والعمل(٣). فهو جائز فى الاختيار.

المذهب الثالث وهو للكوفيين

حيث أجازوا الفصل بالشرط نحو:

أردت أن إن تزرنى أزورك بالنصب والفصل بالشرط(٤).

وأجازوا أيضا الإلغاء وتسليط الشرط على ما كان يكون معمولا له لولاه فأجازوا فى المثال السابق أيضا (أزرك) بالجزم جوابا للشرط وإلغاء (أن). وقالوا: النصب على تأخير الشرط، والجزم على أنه خبر وقع موقع الجواب. فغلب عليه حكمه وهو فى النيه منصوب بأن وأبطلوا دخول الفاء وأن يقال: أردت أن تزرنى أزورك بالنصب وازرك بالجزم وفأزورك بالفاء والرفع(٥).

---

(١) المرجع السابق جـ ١/ ١٢.
(٢) انظر: ارتشاف الضرب جـ ٢/ ٣٨٩، همع الهوامع جـ ٤/ ٩١، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (شرح الأشمونى جـ٣/ ٢٨٤).
(٣) همع الهوامع حـ ٤/ ٩١.
(٤) انظر: ارتشاف الضرب جـ ٢/ ٣٨٩، همع الهوامع جـ ٤/٩١.
(٥) ارتشاف الضرب جـ ٢/ ٣٨٩.

أقول ؛

إن (أن) المصدرية الناصبة للمضارع هى أم الباب كما هو معلوم فى كتب النحاة. وهى التى توصل بالماضى فى نحو: أن كان ذال مال وبالأمر فى نحو: كتبت إليه أن قم وبالنهى فى نحو: كتبت إليه ألا تفعل.

وشرط نصب المضارع بعدها ألا تقع بعد فعل يقين كعلم؛ فإنها حنيئذ المخففة من الثقيلة نحو: علم أن سيكون[١].

فإذا وقعت بعد ظن ونحوه من أفعال الرجحان جاز أن تكون الناصبة للمضارع وجاز أن تكون المخففة من الثقيلة.
وقد قرئ بالوجهين» «وحسبوا أن لا تكون فتنة»[٢].

قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى برفع تكون والباقون بنصبه[٣] نعم النصب الأرجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل، ولهذا أتفقوا[٤] عليه فى قوله تعالى: أحسب الناس أن يتركوا[٥].

فإذا كانت هذه الآية الكريمة وردت فيها القراءتان وقد فصل بين أن ومدخولها بـ لا والأرجح فى حال الفصل الرفع لأن الفصل بين المخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها كذا قال البعض[٦].

---

(١) همع الهوامع جـ ٤/٨٨.
(٢) المائدة ٧١.
(٣) شرح الألفية لابن الناظم ٦٦٨ تحقيق د/ عبد الحميد السيد، محمد عبد الحميد – دار الجيل شرح التصريح على التوضيح جـ ٢/ ٢٣٣، منهج السالك جـ ٣/ ٢٨٣.
(٤) منهج السالك جـ ٣/ ٢٨٣.
(٥) العنكبوت ٢.
(٦) حاشية الصبان جـ ٣/ ٣٨٣.

ولكن قد يقال أكثرية الفصل بين المخففة ومدخولها معارض بأكثرية وقوع الناصبة للمضارع. ومقتضى ذلك استواء الوجهين عند الفصل ويؤيده اختلاف القراء عند الفصل فى قوله تعالى: «وحسبوا أن لا تكون فتنة» ولو كان راجحاً لاتفقوا عليه كما اتفقوا على النصب لرجحانه فى قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا[1].

فإذا استوت القراءتان فمعنى هذا هو جواز الفصل بين أن الناصبة للمضارع ومدخولها بـ لا على ما ورد فى الآية الكريمة: «أحسب أن لا تكون فتنة» بالنصب.

ففى هذه الآية الكريمة دعوى للرد على مذهب سيبويه والجمهور القائم على عدم جواز الفصل مطلقاً فى الاختيار بين أن ومدخولها. وأيضاً دعوى للرد على المقتصرين على الظرف والمجرور لكونهما يتوسع فيها دون غيرهما وأيضاً دعوى للرد على أصحاب المذهب الثالث وهم الكوفيون المجوزين الفصل بالشرط فقط دون غيره قياساً على أن المشددة بجامع المصدرية فى كل منهما والعمل.

لذا أقول

نحن مرهونون فى ذلك بالاستعمال العربى الوارد عن العرب فإذا ورد فى الأمثلة السابقة من نحو ظرف أو مجرور أو شرط أو فصل بلا ونحوها فهو جائز فى الاختيار. ولا يحق رفع دعوى عدم الجواز والأقتصار على مثال دون آخر، بخلاف ما لم يسمع فلا ينظر له.

(١) المرجع السابق نفس الصحفة.

﴿ ٥٢٢ ﴾

مسألة (٢)

الفصل بين «لن» ومعمولها المنصوب

اختلف النحاة فى الفصل بين لن ومعمولها المنصوب

فذهب البصريون وهشام:

إلى عدم جواز الفصل بينها وبين معمولها فى الاختيار وربما جاء الفصل بما المصدرية الظرفية فى ضرورة الشعر يقول ابن جنى فى خصائصه:

«وجاء هذا فى ناصب الفعل أخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى بقول الشاعر:

لَنْ ما رأيت أبا يزيد مقاتلا أدع القتال وأشهد الهيجاء

أى

لن أدع القتال ما رأيت أبا يزيد مقاتلا؛ كما أراد فى الأول:

كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحشى. وكأنه شبه لن بأن، فلما جاز الفصل بين أن واسمها بالظرف فى نحو: قولك: بلغنى أن فى الدار زيداً، كذلك شبه لن مع الضرورة بها ففصل بينها وبين منصوبها بالظرف الذى هو: ما رأيت أبا يزيد أى مدة رؤيتى[1]

واختار الكسائى الفصل بالقسم ومعمول الفعل وأظن والشرط. فالقسم نحو: «لن والله أكرم زيداً!! ومعمول الفعل نحو: «ولن زيداً أكرم».

وبظن نحو: (لن أظن أزورك) بالنصب. وبالشرط نحو: لن إن تزرنى أزورك

(١) الخصائص جـ ٤١١/٢ وانظر: ارتشاف الضرب جـ ٣٩١/٢ - ٣٩٢، همع الهوامع جـ ٩٦/٤، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك جـ ٢٨٤/٣، حاشية الصبان جـ ٢٧٧/٣.

وأزرك فيجوز أن تنصب أو تجزم جواباً للشرط فتلغى (لن).

ووافقه الفراء على القسم. وقال أبو حيان: وأصحاب الفراء لا يفرقون بين لن والمنصوب(١).

وعقب السيوطى على هذا الرأى قائلاً: قال أبو حيان وأصحاب الفراء لا يفرقون بين لن والفعل اختياراً وهو الصحيح لأن «لن» وأخواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة إن وأخواتها من الحروف الناصبة للأسماء، فكما لا يجوز الفصل بين إنّ واسمها لا يجوز بين لن وأخواتها والفعل، بل الفصل بين عوامل الأفعال والأفعال أقبح منه بين عوامل الأسماء والأسماء، لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء(٢).

والذى أميل إليه هو رأى الكسائى

حيث أجاز الفصل بين لن ومعمولها بالقسم وبالمعمول للفعل وبغير المعمول وكذلك بالشرط.

وأقول:

إذا كان الأصل فى كلام العرب هو عدم الفصل بين العامل ومعموله. والفصل خروج عن ذلك الأصل فلابد أن يكون قد ورد فى كلام العرب لمقصد ما وهدف ما.

فالعربى فصيح بفطرته فلا يخرج عن الأصول فى كلامه إلا إذا كانت حاجة تدعوا إلى ذلك.

فلربما كان التصريح بالفصل بين هذه العوامل ومعمولها. لغرض الإهتمام

(١) ارتشاف الضرب جـ ٢/٣٩٢.
(٢) همع الهوامع جـ٤/ ٩٦.

بذلك الفصل فى العبارة فإذا فصل بالقسم مثلاً فهو مراد لتوثيق المتكلم بكلامه بالقسم. وكذلك المعمول وغير المعمول وكذلك الشرط فكلها أساليب يقصد منها أن كل لفظ سبق من فاه المتكلم فى تنسيق معين فهو مراد ومقصود عناية من المتكلم به وإلا لما خرج من فاه العربى أصلا.

لذا فلست مع البصريين الذين منعوه فى حال الاختيار وأجازوه فقط فى موطن الشعر لأنه موضع اضطرار وأميل إلى مذهب الكسائى لأنه هو الأقرب إلى الصواب.

مسألة (٣)

الفصل بين كى ومعمولها المنصوب

اختلف النحاة فى هذه المسألة على آراء

الرأى الأول:

لا يجوز الفصل بين كى ومعمولها. يقول سيبويه: «واللام فى إن كان ليفعل، وإن كان ليس مثله، وإنما هو شاذ كنحو ما شبه بما ليس مثله، فلما كان قبيحاً عندهم أن يذكروا الاسم بعد أن ويبتدئوه بعدها كقبح كى عبد الله يقول ذاك[١]، فمفهوم هذا النص قبح الفصل بين كى ومعمولها المنصوب وهو الفعل (يقول) بمعمول الفعل وهو عبد الله.

ولذا قال السيوطى: ولا يجوز الفصل بين الناصبة - (كى) - والفعل بالجار ولا بغيره[٢].

---

(١) الكتاب جـ ٢٩٤/١.

(٢) همع الهوامع جـ ٤/ ١٠٠ وانظر أيضا فى منهج السالك جـ ٢٨١/٣.

الرأى الثانى

قال أبو حيان وأجمعوا على أنه يجوز الفصل بين كى ومعمولها بلا النافية نحو قوله تعالى: «كيلا يكون دولة»[١] وبما الزائدة كقوله:

تريدنى كيما تجمعينى وخالدا وهل يجمع الشينان ويحك فى غمد

وبهما كقوله:

أرادت لكيما لا ترى لى عثره

ومن ذا الذى يعطى الكمال فيكمل

وقد تجعل العرب «ما» اللاحقة لها كافة نحو:

«كيما يضر وينفع» برفع الفعلين وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين[٢].

الرأى الثالث

وهو للكسائى حيث ذهب إلى جواز الفصل بينهما أيضاً بمعمول الفعل الذى دخلت عليه، وبالقسم وبالشرط الملاصق لها فيبطل عملها فتقول:

ازورك كى زيدا تكرم، وازورك كى والله تزورنى وأزورك كى إلا تكافئنى أكرمك[٣].

الرأى الرابع:

قاله ابن مالك. ولا يبطل عملها الفصل خلافاً للكسائى وشرح ابن بدر

---

(١) الحشر ٧.

(٢) ارتشاف الضرب جـ ٢/ ٣٩٤ وانظره أيضا فى: همع الهوامع جـ ٤/١٠١، يس على التصريح جـ ٢/ ٢٣١، وحاشية الصبان جـ ٣/ ٢٨١.

(٣) انظر المرجع السابق ذكرها فى الأول جـ ٢/ ٣٩٤، الهمع جـ ٤/ ٩٠٢ يسن جـ ٢/٢٣٢، والصبان جـ ٣/٣٨١.

الدين كلام أبيه، فقال: قد يفصل بالمعمول أو بجملة شرطية، فيبقى النصب من كلامهم:

جئت كى فيك أرغب وجئتك كى أن تحسن أزورك.

بنصب أرغب وأزورك. والكسائى يجيز الكلام برفع الفعلين دون نصبهما(١).

ونص كلام ابن مالك فى التسهيل:

«ولا يتقدم معمول معمولها فلا يجوز جئت النحو كى أتعلم. ثم قال: ولا يبطل عملها الفصل أى فتقول: جئتك كى النحو أتعلم بنصب الفعل. ثم قال: خلافاً للكسائى فى المسألتين(٢).

ولم أقف على رأى ابن الناظم فى شرح الألفية(٣). ولكن تناقلت هذا الرأى عنه كتب النحو منها الارتشاف(٤) والهمع(٥) ويس على التصريح(٦) والصبان على الأشمونى(٧).

واختار أبو حيان رأى ابن مالك وابنه حيث قال فى ارتشافه:

«وهذا الذى قاله ابن مالك وشرحه ابنه موافق عليه قول ثالث لم يتقدم إليه»(٨).

والراجح عندى

هو ما ذهب إليه ابن مالك وابنه واختاره أبو حيان فيجوز الفصل بما

(١) ارتشاف الضرب جـ ٢/ ٣٩٤ وانظره أيضاً فى همع الهوامع جـ ٤/ ١٠٢.
(٢) يسن على التصريح جـ ٢/٢٣٢.
(٣) انظر ابن الناظم ص ٦٦٥ – ٦٦٧.
(٤) انظر الارتشاف جـ ٢/ ٣٩٤.
(٥) انظر: همع الهوامع جـ ٤/ ١٠٢.
(٦) انظر يسن على التصريح جـ ٢/ ٢٣٢.
(٧) انظر الصبان جـ ٣/ ٢٨١.
(٨) ارتشاف الضرب جـ ٢/٣٩٤.

ورد فى كلام العرب من فصل بـ لا ومـا الزائدة وبهمـا معـا وبغير ذلك من معمول الفعل وبالقسم وبالشرط مع النصب استنادا للمسموع عن العرب فى ذلك فقد شهد السماع بذلك فى كلامهم.

وإن خالف قياس البصريين فى عدم جواز الفصل بين نواصب الأفعال ومعمولها[1] قياسا على عدم جواز ذلك فى الأسماء لأن الفصل بين نواصب الأفعال وأفعالها أقبح من الفصل بين عوامل الأسماء وأسمائها. لأن الاسم ليس كالفعل وكذلك ما يعمل فيه ليس كما يعمل فى الفعل.

إلا أنه

ورد فى كلام العرب فى أكثر من شاهد فصل به بين الناصب «لن» ومنصوبه الفعل ففصل بـ «لا» وما وكذلك ما سمع فى كلامهم من فصل بقسم ومعمول الفعل والشرط. ولا عبرة بما قد منعه الكسائى حيث أجاز الفصل مع الإلغاء فيجب عنده الرفع حين الفصل بالقسم والمعمول للفعل والشرط لأنه دفع. بقول ابن مالك يبقى النصب لأن من كلامهم: جئتك كى فيك أرغب وجئتك كى إن تحسن أزورك بنصب أرغب وأزورك.

وأرى:

أن النحاة يجتهد كل منهما ليكمل رأى الآخر فإذا كان اجتهاد البصريين وهشام قد توقف فى جواز الفصل عند «لا» و«ما» الزائدة فقط دون غيرهما بناء على قصر سماعهم على ذلك؛ فنجد أن الكسائى يكمل مسيرة هذا الإجتهاد ليأتى بشواهد أخرى ورد فيها الفصل بالمعمول والشرط والقسم ولكنه فى سماعه اقتصر أيضا على توقف عمل النصب لـ لن فى هذه الشواهد

(١) الكتاب جـ ٣/ ١٢، ١١٠.

فيجوز الفصل مع الرفع فقط دون النصب.

ثم وجدت:

ابن مالك يواصل مسيرة الاجتهاد ليذكر أن من كلامهم جئتك كى فيك أرغب وجئتك كى إن تحسن أزورك بنصب أرغب وأزورك ويعد هذا شاهداً على سماعه فى اللغة لذا وجدت أبى حيان يميل فى اختياره إلى هذا المذهب قناعة منه بسماعة فى كلام العرب فيفصل بكل ما ورد مع النصب.

مسألة (٤)

الفصل بين إذن ومعمولها المنصوب

اتفق جمهور النحاة على جواز الفصل بين إذن ومعمولها المنصوب ولكن اختلفوا فى نوع الفاصل على أقوال:

القول الأول:

يجوز الفصل بين (إذن) ومنصوبها بالقسم إذا كان القسم محذوف الجواب، وبلا النافية.

يقول سيبويه: «اعلم أن إذن إذا كانت جواباً وكانت متبدأة[1] عملت فى الفعل عمل أرى فى الاسم إذا كانت مبتدأة. وذلك قولك: إذن أجيئك وإذن آتيك.

ومن ذلك أيضاً قولك: إذن والله أجيئك. والقسم ههنا بمنزلته فى أرى إذا قلت: أرى والله زيداً فاعلاً.

---

(١) إذن لنصبها للمضارع ثلاثة شروط: أحدها: كونه مستقبلاً، ثانيها: أن يليها فيجب الرفع فى قولك: إذن زيد يكرمك للفصل. ثالثها: أن تكون مصدرة فلا تنصب متأخرة نحو: أكرمك إذن، بلا خلاف لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه (همع الهوامع جـ ١٠٦/٤).

ولا تفصل بين شئ مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن، لأن إذن أشبهت أرى. فهى فى الأفعال بمنزلة أرى فى الأسماء، وهى تلغى وتقدم وتؤخر، فلما تصرفت هذا التصرف اجترؤا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين.

ثم قال: وبلغنا أن هذا الحرف فى بعض المصاحف: «وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلاً»(١) وسمعنا بعض العرب قرأها فقال: «وإذن لا يلبثوا»(٢).

وأما الإلغاء فقولك: فإن لا أجيئك(٣). وقال تعالى: «فإذن لا يؤتون الناس نقيراً»(٤).

وقال أيضاً: «ألا ترى أنك تقول إذا كانت إذن مبتدأة: إذن والله لا أفعل، لأن الكلام على إذن ووالله لا يعمل شيئاً»(٥).

هكذا يقرر سيبويه جواز الفصل بين إذن ومعمولها المنصوب فيغتفر الفصل بالقسم وبلا خاصة، لأن القسم تأكيد لربط إذن. و«لا» لم يعتد بها فاصلة فى أن فكذا فى إذن(٦) فمن الفصل بالقسم قول الشاعر:

إذن والله نرميهم بحرب
تشيب الطفل من قبل المشيب

فنصب نرميهم بإذن مع وجود الفصل بالقسم لأنه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب هنا كما لم يمنع من الجر فى قولهم:

---

(١) الإسراء ٧٦ وقراءة السبعة: «وإذن لا يلبثون خلفك إلا قليلاً».
(٢) قراءة النصب هى قراءة أبى على إعمال إذن (الكشاف جـ ٢/٦٨٥، ٦٨٦).
(٣) النساء ٥٣.
(٤) الكتاب جـ ٣/١٢، ١٣، ١٤.
(٥) المرجع السابق جـ ٣/ ١٥.
(٦) همع الهوامع جـ ٤/ ١٠٥.

إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها حكاه أبو عبيدة، واشتريته بوالله ألف حكاه ابن كيسان عن الكسائى(١).

ومن الفصل بلا الآية السابقة وهى قوله تعالى: «فإذن لا يؤتون الناس نقيراً» فى قراءة من نصب(٢).

بخلاف غير ذلك ولو كان ظرفاً أو عديله فإنه جزء من الجملة فلا تقوى إذن معه على العمل فيما بعدها(٣).

والقول الثانى: للكسائى وهشام والفراء حيث أجازوا الفصل بمعمول الفعل.

والاختيار عند الكسائى حينئذ النصب وعند هشام والفراء الرفع نحو: إذن فيك أرعب وأرعب وإذن صاحبك أكرم وأكرم(٤).

القول الثالث

هو لأبى الحسن طاهر بن بابشاذ حيث جوز الفصل بينهما بالنداء والدعاء نحو: إذن - يا زيد - أحسن إليك وإذن - يغفر الله لك يدخلك الجنة(٥).

قال أبو حيان: ولا ينبغى أن يقدم على ذلك إلا بسماع من العرب(٦).

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٦٧١، شرح التصريح جـ ٢/ ٢٣٥.
(٢) انظر: ارتشاف الضرب جـ ٢/ ٣٩٧.
(٣) شرح التصريح جـ ٢/ ٢٣٥.
(٤) انظره فى الإرتشاف جـ ٢/ ٣٩٧، همع الهوامع جـ ١٠٥/٤، شرح التصريح جـ٢/٢٣٥، ومنهج السالك جـ ٢٨٩/٣.
(٥) انظر: المراجع السابقة نفس الصفحة.
(٦) نقله عنه السيوطى فى الهمع جـ ٤/ ١٠٥.

القول الرابع:

لابن عصفور وأبو الحسن الأبدى فأجازا الفصل بالظرف نحو: إذن غداً أكرِمَك[١].

وعقب أبو حيان على هذا الرأى: والصحيح أن ذلك لا يجوز[٢] وكذلك الأشمونى حيث قال: والصحيح المنع إذ لم يسمع شئ من ذلك[٣].

وأرى :

اختيار عبارة أبى حيان ولا ينبغى أن يقدم على ذلك إلا بسماع من العرب.

فإذا كان قد ورد عن العرب فى «القسم» و«لا» وشهد به فى السماع فهو جائز كما قال الجمهور.

وإذا كان من كلامهم الفصل بالدعاء والنداء والظرف والمجرور والمعمول للفعل. مع عمل النصب فقد كان. وإلا فلا يجوز الفصل لكونه خروج عن الأصل المعهود.

ولابد للخروج عن الأصل المعهود حاجة تدعوا إلى ذلك فإذا سمع فى كلامهم علم أنه جئ به لحاجة قد تكون للعناية بهذا الفاصل. والمعول على ذلك السماع.

---

(١) ارتشاف الضرب جـ ٢/٣٩٧، همع الهوامع جـ ٤/ ١٠٥ والتصريح جـ ٢/٢٣٥.
(٢) ارتشاف الضرب جـ ٢/ ٣٩٧.
(٣) منهج السالك جـ ٣/٢٨٩.

﴿ ٥٣٢ ﴾

مسألة (٥)

الفصل بين حتى والفعل المنصوب

من أحكام حتى الجارة التى ينتصب بعدها الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبا؛ ألا يفصل بينها وبين الفعل شئ.

وجوز الأخفش وابن السراج: فصلها بالظرف نحو: اقعد حتى عندك يجتمع الناس. وكذلك بالشرط الماضى نحو: اصحبك حتى - إن قدر الله - اتعلم العلم.

وأجاز هشام

الفصل بالقسم نحو: حتى والله آتيك وبالمعمول مفعولاً نحو: حتى زيدا أضرب.

أو الجار والمجرور نحو: اصبر حتى إليك يجتمع الناس بالرفع والنصب فيهما. قال والرفع أصحهما.

وأجاز الأخفش وابن مالك:

تعليق حتى قبل الشرط المذكور وجوابه نحو: اصحبك حتى إن تحسن إلى أحسن إليك(١).

قال أبو حيان:

ويعنى بالتعليق هذا؛ إبطال العمل. قال وذلك كما أجاز الكسائى ومن أخذ بمذهبه ذلك فى «كى» نحو: جئتك كى إن تكافئنى أكافئك(٢).

ثم قال:

ويرد على الأخفش فى حتى «بما رد به على الكسائى فى كى».

---

(١) ارتشاف الضرب جـ ٢/ ٤٠٧، وانظر: همع الهوامع جـ ٤/ ١١٦، حاشية الصبان جـ ٢٩٧/٣.

(٢) نقله عنه السيوطى فى الهمع جـ ١١٦/٤.

ويقصد بذلك أن يرد على الأخفش بأن الفصل لا يبطل العمل كما قال فى كى رداً على الكسائى.

وأقول:

كل ذلك منوط بالسماع

فإذا سمع فى كلامهم ما قد ذكروه فى المسألة من فواصل وردت فى أساليبهم العربية فهو جائز حينئذ وإلا فلا يجوز لكونه خروج عن الأصل.

مسألة (٦)

الفصل بين «أو» والفعل المنصوب

ذكر جمهور البصريين أن النصب بأن مضمرة بعد «أو» ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها، ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف إذن[١].

فلا يجوز الفصل بين أو والفعل بظرف نحو: اضربك أو اليوم تستقيم[٢].

وأجاز الأخفش وابن السراج:

الفصل بالشرط الماضى نحو: (لألزمنك، أو إن شاء الله

(١) هذا مذهب البصريين وذهب الفراء وقوم من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخلاف أى مخالفة الثانى للأول من حيث لم يكن شريكا له فى المعنى ولا معطوفا عليه. وذهب الكسائى وأصحابه والجرمى إلى أن الفعل انتصب بأو نفسها.
وذهب بعض النحويين: إلى أن النصب هنا بمعنى ما وقع موقعه؛ لأنه وقع موقع (إلى أن) أو (إلا أن) فانتصب لنصبه. وذكر أبو حيان أن هذا ضعيف جدا. (انظر: همع الهوامع جـ ١١٦/٢، منهج السالك جـ ٢٩٦/٣).

(٢) راجع ارتشاف الضرب جـ ٤١٧/٢، همع الهوامع جـ ١١٦/٤، حاشية الصبان جـ٢٩٦/٣.

تقضينى حقى)[١].

وأرى

جواز الفصل إذا سمع بالشرط على ما أجاز الأخفش وابن السراج وإلا فلا يجوز لكونه خروج عن الأصل.

مسألة (٧)

الفصل بين السبب ومعمول

فى حكم الفصل بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها بأن يقال: ما زيد يكرم فأخانا تكرمه أخانا. يراد: ما زيد يكرم أخانا فتكرمه. (فيه خلاف) فمذهب البصريين المنع. ومذهب الكوفيين الجواز.

والخلاف مبنى على الخلاف فى الأصل. السابق فالبصريون يقولون ما بعد الفاء معطوف على مصدر متوهم من يكرم، فلما لا يجوز أن يفصل بين المصدر ومعموله، كذلك لا يجوز أن يفصل بين يكرم ومعموله، لأن يكرم فى تقدير المصدر.

والكوفيون أجازوا لأنه لا عطف عندهم ولا مصدر موهم[٢].

ورغم ذلك أقول إذا ورد الفصل فى كلامهم فهو مقبول وإلا فلا يجوز بصرف النظر عن قياس البصريين ورأى الكوفيين فالموقف مرهون بوروده فى السماع العربى.

---

(١) انظر المراجع السابق ذكرها نفس الصفحات.

(٢) الإشباه والنظائر فى النحو جـ ٢٠٨/٢ - الطبعة الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٤ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

﴿ ٥٣٥ ﴾

مسألة (٨)

الفصل بين «إن» وأخواتها ـ واسمها

لا يجوز أن تفصل بين الحرف الناسخ والاسم لأن هذه الحروف تشبه كان فى العمل، وأريد التفريق بين عمل كان وعمل هذه الحروف، فقدموا المنصوب وأخروا المرفوع للدلالة على الفرعية فى العمل، فلو قدم الخبر أو غيره لأصبحت مثل صورة كان – المرفوع متقدم والمنصوب متأخر – ولهذا فلا يجوز الفصل إلا للظرف والجار والمجرور، لأنه يتوسع فيهما، ولأنهما معلومان أنهما هما الخبر حتى وإن تقدما. وكذلك المعمول للخبر إذا كان ظرف أو جار ومجرور(١).

فيجوز أن تقول: إن فى الفصل زيداً جالس ومنه قوله تعالى:

«إن فى ذلك لعبرة»(٢) «إن لدينا أنكالا»(٣). وقوله

فلا تلحنى فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلابله(٤)

فإن كان الخبر أو معموله غير ذلك: لم يجز الفصل فلا يقال:

إن آكل زيداً طعامك أو إن طعامك زيداً آكل.

يستثنى من ذلك

«عسى» و«لا» فلا يجوز الفصل بينهما وبين الاسم مطلقاً حتى وإن

---

(١) راجع لشرح التصريح جـ١/٢١٤، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك جـ١/٢٧٢.

(٢) آل عمران ١٣، النور ٤٤، النازعات ٢٦.

(٣) المزمل ١٢.

(٤) الشاهد فى بحبها فإنه يتعلق بقوله مصاب القلب فهو معمول الخبر قدم على الاسم، ولا يجوز ذلك إلا عند البعض وقد يعلقوا به. (شواهد العينى على شرح الأشمونى جـ١/٢٧٢).

كان الفصل بالخبر أو معموله من قبيل الظرف أو الجار والمجرور.

وعلة ذلك:

لأن شرط عملهما اتصال اسمهما بهما.

وإلى جواز هذا الفصل الذين يعبرون عنه بالتوسط قول ابن مالك:

راع ذا الـــترتيب إلا فـــى الـــذى
كليـت فيهـــا أو هنـــا غـــير البـــذى[1]

كما أن هناك حالات يجب الفصل والتوسط:

وذلك فى موضعين

١- أن يعود ضمير من الاسم على بعـض الخبر نحـو: إن فـى الدار صاحبها. لئلا يعود الضمير على متأخر فى اللفظ وفى الرتبة. ومثله:
إن عند هند عبدها[2].

٢- أن يكون الاسم مقترناً بلام الابتداء نحو: قوله تعالى:
«وإن لك لأجر غير ممنون»[3] إن فى ذلك لعبره لمن يخشى [4].

وذلك لأنه لو كان الاسم متقدماً لتوالى مؤكدان إن واللام ولا يجمع فى العربية بين مؤكدين مباشرة.

هذا كله إذ كان الفصل بالخبر أو معمول الخبر بشرط كونهما من قبيل الظرف أو الجار والمجرور كما علم.

---

(١) التصريح جـ١/ ٣١٤، منهج السالك إلى الفية ابن مالك جـ١/٢٧٢.
(٢) المراجع السابقة بنفس الصفحات.
(٣) القلم ٣.
(٤) النازعات ٢٦.

﴿ ٥٣٧ ﴾

أما الفصل بين إن واسمها بغير ما علم

فهو غير جائز فى الاختيار. وفى ذلك يقول سيبويه:

«(هذا باب الحروف التى لا تقدم فيها الأسماء الفعل) فمن تلك الحروف الحروف العوامل فى الأفعال الناصبة..... فلا يجوز أن تفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم، كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين إن وأخواتها بفعل»(١).

أما إذا كان ظرف أو مجرور جاز ذلك(٢).

ويعلل المبرد بمنعه فى غير الظرف والمجرور بقوله:

«فأما التقديم والتأخير نحو: إن منطلق زيدا - فلا يجوز؛ لأنها حرف جامد لا تقول فيه: فعل، ولا فاعل؛ كما كنت تقول فى كان: يكون، وهو كائن، وغير هذا من الأمثلة. ولكن/ إن كان الذى يليها ظرفا فكان خبراً، أو غير خبر جاز. وذلك: إن فى الدار.

وإنما جاز ذلك لأن الظروف ليس مما تعمل فيه (إن) لوقوع غيرها فيه.

فإن قال قائل فقل: إن يقوم زيداً؛ لأن يقوم ليس مما تعمل فيه (إن) فإن هذا محال من وجهين: أحدهما: أن إن مشبهة بالفعل، فلا يجوز أن تلى الفعل؛ كما لا يلى فعل فعلا وليس فيها ضمير فيكون بمنزلة: كاد يقوم زيد؛ لأن فى كاد ضميراً حائلاً بينها وبين الفعل والجهة الأخرى: أن (يقوم) فى موضع قائم، فلا يجوز أن يفصل بها بين (إن) واسمها، كما لا يجوز أن

(١) الكتاب جـ ٣/١١٠.
(٢) المرجع السابق ط ١/٢٨٠.

يفصل بقائم. فإن قال قائم: فقل: إن قام زيداً.

قيل له: هذا أبعد، وذاك أن موضع الإخبار إنما هو للأسماء؛ لأن الخبر إنما هو الابتداء فى المعنى(١).

وهكذا يقرر المبرد أنه لا يفصل بين إن واسمها بالفعل أو باسم الفاعل أو غير ذلك مما لا يكون ظرف أو مجرور لأن هذه الأشياء مما لا تعمل فيه إن من جهة ومن جهة أخرى أن إن مشبهة بالفعل لكونها عامله تؤثر فلا يجوز أن تلى الفعل كما لا يجوز أن يلى الفعل فعلا.

وكذلك أن الفعل فى موضع اسم الفاعل ولا يجوز أن يفصل به بين إن وإسمها كما لا يجوز أن يفصل بقائم. وكذلك لا يصح أن يفصل بالفعل لأنه فى موضع الإخبار وهو للأسماء لأن الخبر إنما هو الابتداء فى المعنى بخلاف الظرف والمجرور لأنه يتوسع فيهما دون غيرهما.

ويعلل الرضى لقولهم يتوسع فى الظروف دون غيرها بقوله:

«لأن كل شئ من المحدثات، فلابد أن يكون فى زمان أو مكان، فصارت مع كل شئ قريبة، ولم تكن أجنبية منه، فدخلت حيث لا يدخل غيرها كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبى، وأجرى الجار مجراه لمناسبة بينهما إذ كل ظرف فى التقدير جار ومجرور محتاج إلى الفعل أو معناه كاحتياح الظروف»(٢).

هذا ما اتفق عليه النحاة تبعاً للاستقراء الوراد عن العرب فإذا ثبت

(١) المقتضب جـ ٤/١٠٩، ١١٠ وانظر أيضا: جـ ٢/ ٣٤٣، ٣٤٥، جـ ٣/٦٢.
(٢) شرح الكافية جـ ١/ ٢٨٩ - ٢٩٠ تصحيح وتعليق/ يوسف حسن عمر.

خلاف ما ذكر[1]. فهو غير مقيس وشاذ يحفظ ولا يقاس عليه من ذلك ما أورده ابن جنى فى قول الشاعر:

فأصبحت بعد خط بهجتها كأن قفراً رسومها قلما

قال:

أراد: فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلما خط رسومها ففصل بين المضاف الذى هو بعد، والمضاف إليه الذى هو بهجتها بالفعل الذى هو خط.

وفصل أيضاً بخط بين أصبحت وخبرها الذى هو قفرا، وفصل بين كأن واسمها الذى هو قلما بأجنبيين: أحدهما: قفراً. والأخر: رسومها.

ألا ترى أن رسومها مفعول خط الذى هو خبر كأن، وأنت لا تجير كأن خبزاً زيداً آكل. بل إذا لم تجز الفصل بين الفعل والفاعل على قوة الفعل فى نحو: كانت زيداً الحمى تأخذه؛ كان ألا تجير الفصل بين كأن واسمها بمفعول فاعلها أجدر.

نعم وأغلظ من ذا أنه قدم خبر كأن عليها وهو قوله: خط فهذا ونحوه مما لا يجوز لأحد قياس عليه. غير أن فيه ما قدمنا ذكره من سمو الشاعر وتغطر فيه، وبأوه، وتعجز فيه. فاعرفه واجتنبه[2].

مسألة (٩)

الفصل بين لا النافية للجنس واسمها

اتفق الجمهور على عدم الفصل بين لا وبين المنفى. وعلل لذلك لأنها مع اسمها بمنزلة خمسة عشر فلا يجوز أن يفصل بينهما كما لا يفصل بين

(١) انظر: البسيط فى شرح الجمل جـ ٧٧١/١، همع الهوامع جـ١٥٨/٢، حـ ١٧٢/٢.
(٢) الخصائص جـ ٣٩٣/٢.

خمسة عشر بشئ من الكلام وفى ذلك يقول سيبوية:

«واعلم أنك لا تفصل بين لا وبين المنفى، كما لا تفصل بين من وبين ما تعمل فيه، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: لا فيها رجل، كما أنه لا يجوز لك أن تقول فى الذى هو جوابه: هل من فيها رجل ومع ذلك أنهم جعلوا لا وما بعدها بمنزلة خمسة عشر، فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشئ من الكلام؛ لأنها مشبهة بها»(١).

وكذلك تنزل لا مع اسمها منزلة الإسم المضاف والمضاف إليه فكما قبح الفصل بين المتضايفين كذلك يقبح الفصل بين لا واسمها(٢).

فإذا فصل بين لا واسمها صارت لغواً. ووجب أن تكررها. وفى ذلك يقول سيبويه:

«واعلم أنك إذا فصلت بين لا وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد لا الثانية، لأنه جعل جواب: أ ذا عندك أم ذا؟

ولم تجعل لا فى هذا الموضع بمنزلة ليس؛ وذلك لأنهم جعلوها، إذا رفعت، مثلها إذا نصبت لا تفصل لأنها ليست بفعل.

فما فصل بينه وبين لا بحشو قوله جل ثناؤه: «لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون»(٣).

ولا يجوز لا فيها أحد إلا ضعيفاً، ولا يحسن لا فيك خير؛ فإن تكلمت به لم يكن إلا رفعاً؛ لأن لا لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم، رافعة ولا

(١) الكتاب جـ ٢/ ٢٧٦.
(٢) المرجع السابق جـ ٢/٢٧٩ - ٢٨٠.
(٣) الصافات ٤٧.

ناصبة لما ذكرت لك[١].

وما قرره سيبويه نهجه الجمهور[٢].

مسألة (١٠)

الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه

اتفق النحاه على منع فصل فعل التعجب والمتعجب منه بغير ظرف أو جار ومجرور.

أما فى الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور فمختلف فيه حكى الصيمرى[٣] فيما نقل أبو على الشلوبين عنه أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله.

ثم قال أبو على: والصواب أن ذلك جائز وهو المشهور المنصور.

وعقب ابن مالك فى كافيته على ذلك قال: هكذا قال الاستاذ أبو على الشلوبين وهو المنتهى فى المعرفة بهذا الفن نقلا وفهما[٤].

أما السيرافى فقال فى قول سيبويه:

(ولا تزيل شيئا عن موضعه)[٥] إنما أراد أنك تقدم ما وتوليها الفعل، ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل، ولم يتعرض للفصل بين الفعل

---

(١) الكتاب جـ ٢/٢٩٨ - ٢٩٩.

(٢) راجع شرح المفصل جـ ٢/ ١٠٧ - ١٠٨.

(٣) «قال الصيمرى: «ولا يجوز الفصل بين فعل التعجب وبين ما عمل فيه عند سيبويه، لان فعل التعجب لا يتصرف وقد لزم طريقة واحدة فضعف عن العمل» التبصرة جـ ١/٢٦٨.

(٤) شرح الكافية الشافية جـ ٢/١٠٩٨.

(٥) الكتاب جـ ١/ ٧٣.

والمتعجب منه[١].

وظاهر نص سيبويه أنه أراد تقديم ما فى أول الكلام وإيلاء الفعل وتأخير المتعجب منه بعد الفعل ولم يتعرض للفصل بالظرف[٢].

وكان من جماعة هذا المذهب الأخفش والمبرد حيث ذهبوا إلى المنع من ذلك.

حجتهم فى ذلك

أن التعجب يجرى مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة والامثال: الألفاظ فيها مقصورة على السماع نحو قولهم: «الصيف ضيعت اللبن» يقال ذلك بلفظ التأنيث وإن كان المخاطب مذكرا.

وذهب آخرون إلى جواز ذلك منهم الجرمى وغيره ففصل بالظرف نحو: ما أحسن اليوم زيداً وما أجمل فى الدار بكراً.

حجتهم فى ذلك

أن فعل التعجب وإن كان ضعيفاً فلا ينحط عن درجة إن فى الحروف وأنت تجيز الفصل فى إن بالظرف من نحو: إن فى الدار زيداً، وليت لى مثلك صديقاً.

وإذا جاز ذلك فى الحروف كان فى الفعل أجوز وإن ضعف لأنه لا يتقاصر عن الحروف[٣].

وقولهم: (ما أحسن بالرجل أن يصدق) فشاهد على جواز الفصل لأن

---

(١) شرح الكافية الشافية جـ ٢/ ١٠٩٨.
(٢) وراجع شرح المفصل جـ ٧/ ١٥٠.
(٣) التبصرة والتذكرة جـ ١/ ٢٦٩.

أن يصدق فى موضع المفعول المتعجب منه وقد فصل بالجار والمجرور الذى هو بالرجل بينه وبين الفعل.

ويدافع ابن يعيش فى وجود الفصل هنا بقوله:

«والجواب عنه أن هذا وان كان قد ورد عن العرب فقد فارق ما نحن فيه وذلك أن التعجب وإن كان واقعاً فى اللفظ على أن وصلتها فيرجع التعجب فى المعنى إلى الرجل المجرور وذلك أن أن وصلتها مصدر والمصادر واقعة من فاعليها والمدح والذم إنما يلحقان الفاعلين، فلما كان يرجع التعجب إلى الرجل لم يقبح الفصل به إذ كان المستحق أن يلى فعل التعجب فى الحقيقة»(١).

قال ابن مالك والصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب كقول الشاعر:

وقال نبى المسلمين تقدموا
وأحبب إلينا أن تكون المقدما

وكقول الآخر:

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها
وأحر إذا حالت بأن اتحولا

وكقول الآخر

فصدت وقالت بل تريد فضيحتى
وأحبب إلى قلبى بها متعصبا

خليلى ما أحرى بذى اللب أن يرى
صبورا ولكن لا سبيل إلى الصبر

(١) شرح المفصل جـ ٧/ ١٥٠.

﴿ ٥٤٤ ﴾

ومن كلام عمرو بى معد يكرب:

«ما أحسن فى الهيجاء لقاءها، وأكثر فى اللزبات عطاءها».

ثم عقب ابن مالك بقوله:

وكثير من أصحابنا يجيز ذلك منهم الجرمى وكثير منهم يأباه منهم الأخفش والمبرد.

وقال الزمخشرى بعد أن حكم بمنع الفصل:

وقد أجاز الجرمى وغيره من أصحابنا الفصل، وينصرهم قول القائل: (ما أحسن بالرجل أن يَصْدُقَ)(١).

وقال ابن مالك متعجباً فى ذلك:

«ومن العجيب اعترافه بنصرهم، والتنبيه على بعض حججهم بعد أن خالفهم بلا دليل»(٢).

(١) المرجع السابق نفس الصفحة.
(٢) شرح الكافية الشافية جـ ١٠٩٨/٢.

المبحث الثالث

الفصل بين العوامل ومعمولاتها المجزومة

وفيه عدة مسائل:

١- الفصل بين «لم» «ولما» ومجزومهما.

٢- الفصل بين اللام الطلبية ومجزومها.

٣- الفصل بين «لا» الطلبية ومجزومها.

٤- الفصل بين «إن» الشرطية ومعمولها.

٥- الفصل بين «مَنْ» وأخواتها والفعل.

﴿ ٥٤٦ ﴾

مسألة (أ)

الفصل بين «لم»[1] و«لما»[2] ومجزومهما

اختلف العلماء فى الفصل بين «لم» و«لما» بينها وبين مجزومها على مذهبين.

المذهب الأول للجمهور: لا يجوز الفصل بينها وبين مجزومها لا بمعمول مجزومها ولا بغيره فى الاختيار.

لذا يقول سيبويه:

«فهذه الأشياء - يقصد الفصل - فيما يجزم أردأ وأقبح منها فى نظيرها من الأسماء، وذلك أنك لو قلت: جئتك كى بك يؤخذ زيد لم يجز. وصار الفصل فى الجزم والنصب أقبح منه فى الجر؛ لقلة ما يعمل فى الأفعال، وكثرة ما يعمل فى الأسماء»[3].

---

(١) لم وهى حرف نفى وتختص بمصاحبة أدوات الشرط نحو: إن تقم لم أقم. بخلاف لما فلا تصاحبها.
وجواز انفصال نفيها عن الحال، ودخول الهمزة عليها بخلاف اللام ولا ومنه «ألم نشرح لك صدرك» الإشراح (١) وقد تهمل فلا تجزم حملاً على ما، وقيل لا ومنه قول الشاعر:

لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وهو ضرورة عند البعض والبعض الآخر لغة.
والنصب بها لغة حكاها اللحيانى وقرئ «ألم نشرح» بالنصب (همع الهوامع جـ ٣١١/٤).

(٢) لما يجب اتصال نفيها بالحال ويعبر عن ذلك بالاستغراق فقولك: لما يقم دليل على انتفاء القيام إلى زمن الإخبار ولهذا لا يجوز: ثم قام، بل وقد يقوم. وقيل يغلب ذلك، ولا يجب فقد لا يتصل به (المرجع السابق جـ ٣١٣/٤، ٣١٤).

(٣) الكتاب جـ ١١١/٣.

فإذا فصل كان ضرورة حملاً على الفصل بين الجار والمجرور[١] فى الضرورة الشعرية ومنه قول ذى الرمة:

فـأضحت معانيهـا قفـاراً رسـومها
كأن لـم سـوى أهل مـن الوحش تؤهل

ومنه أيضاً قول الشاعر:

فـذاك ولـم إذا نحـن امترينـا
تكـن فـى النـاس يدركـك المـراء

فالتقدير فى الأول كأن لم تؤهل. وفى الثانى ولم تكن إذا نحن امترينا يدركك المراء.

وقياس لما على «لم» واضح قاله أبو حيان[٢].

المذهب الثانى للفراء حيث أجاز الفصل بشرط «إن» فيهما أى فى لم ولما نحو: لم أو لما إن تزرنى أزرك.

يقول أبو حيان:

«وأجاز الفراء: لم إن تذرنى أزرك تجزم بلم، فتكون قد فصلت بين لم ومعمولها بالشرط، أو تجزم على جواب الشرط. وأبطل هشام هذا. وقياس لما على لم واضح»[٣].

(١) انظر: الخصائص جـ ٢/٤١٠، شرح الكافية الشافية جـ ٣/١٥٧٧، ارتشاف الضرب جـ ٢/٥٤٥، همع الهوامع جـ ٤/٣١٢، ٣١٥.
(٢) راجع الإرتشاف جـ ٢/٥٤٥، همع الهوامع جـ ٤/٣١٥.
(٣) ارتشاف الضرب جـ ٢/٥٤٥ وانظر: همع الهوامع جـ ٤/٣١٥.

﴿ ٥٤٨ ﴾

مسألة (٢)

الفصل بين اللام الطلبية ومجزومها

الجازم أضعف من الجار، قاله ابن الخباز[١]، وفرع عليه أنه لا يجوز الفصل بين لام الأمر والفعل لا بمعمول الفعل ولا بغيره، وإن روى عنهم الفصل بين الجار والمجرور بالقسم نحو قولهم: اشتريته بوالله ألف درهم. فإن ذلك لا يجوز فى اللام؛ لأن عامل الجزم أضعف من عامل الجر[٢].

مسألة (٣)

الفصل بين لا[٣] الطلبية ومجزومها

وفصلها من الفعل بمعمول مجزومها نحو: لا اليوم يضرب زيد خلاف بين النحاة على قولين:

القول الأول:

أنه وارد بقلة حكاه فى الارتشاف[٤] ومنه قوله:

وقالوا أخانا لا تخشع لظالم

عزيز ولا ذا حق قومك تظلم

أى: ولا تظلم ذا حق قومك.

---

(١) الأشباه والنظائر فى النحو جـ ١٤٧/٢، دار الكتب العلمية.

(٢) ارتشاف الضرب جـ٥٤٣/٢، همع الهوامع جـ٣٠٩/٤.

تنبيه:

يقصد بلام الطلب: طلب الأمر نحو: «فلينفق» - الطلاق ٧ - أو دعاء نحو: «ليقضى علينا ربك» الزخرف ٧٧ - (همع الهوامع جـ ٤/ ٣٠٧).

(٣) لا الطلبية أى المطلوب بها الترك سواء النهى نحو: «ولا تنسو الفضل بينكم» - البقرة ٢٣٧ - والدعاء نحو: «لا تؤاخذنا» - البقرة ٢٨٦. (همع الهوامع جـ ٣١٠/٤).

(٤) ارتشاف الضرب جـ ٥٤٣/٢.

﴿ ٥٤٩ ﴾

وقال فيه ابن مالك فى شرح الكافية[١]: وهذا ردئ، لأنه شبيه بالفصل بين حرف الجر والمجرور.

يقول أبو حيان:

«ولا يفصل بين «لا» هذه ومعمولها إلا إن كان بالفضلة نحو: لا اليوم تضرب زيداً. فقيل يجوز فى قليل من الكلام»[٢].

القول الثانى

أنه وارد على الضرورة حكاه أيضاً ابن مالك[٣] وأبو حيان[٤] وتناقله السيوطى[٥].

مسألة (٤)

الفصل بين إن الشرطية ومعمولها

يجوز الفصل بين إن غير الجازمة وما عملت فيه بالاسم دون سائر حروف الجزاء. إذ لا يجوز فيها هذا الفصل فى الاختيار، كما لا يجوز فى إن إذا جزمت.

ويعلل سيبويه لذلك بقوله:

أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسما فيها قبل الأفعال، لأنهم شبهوها بما يجزم. إلا أن حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها فى الشعر فقط

(١) شرح الكافية جـ ٣/ ١٥٧٨.
(٢) الإرتشاف جـ ٢/٥٤٣.
(٣) شرح الكافية جـ ٣/١٥٧٨.
(٤) الإرتشاف جـ ٢/٥٤٣.
(٥) الهمع جـ ٤/ ٣١١.

وذلك لأن حروف الجزاء يدخلها الماضى والمضارع من نحو فعل ويفعل ويكون فيها الاستفهام فترفع فيها الأسماء، وتكون منزلة الذى، فلما كانت تصرف هذا التصرف، وتفارق الجزم ضارعت ما يجر من الأسماء فجاز ذلك فى الشعر خاصة مثل ما يجر من الأسماء، فلذلك لم تكن مثل لم ولا فى النهى واللام فى الأمر؛ لأنهن لا يفارقن الجزم.

وإنما جاز هذا فى إن؛ لإنها أصل الجزاء ولا تفارقه أما سائر حروف الجزاء فهذا ضعف فى الكلام لأنها ليست كإن، فلو جاز فى إن وقد جزمت كان اقوى إذ جاز فيها فعل(١).

ومن ذلك قوله: إن الله أمكننى من فلان فعلت وإن زيد أتانى أكرمته؛ كما قال الشاعر:

عاود هراة وإن معمورها خربا
وأسعد اليوم مشغوفا إذا طربا(٢)

مسألة (٥)

الفصل بين من وأخواتها والفعل

اختلف النحاة فى الفصل بين «من» وأخواتها والفعل بعطف وتوكيد.

فأجازه الكسائى ومنعه الفراء.

---

(١) الكتاب جـ ٣/ ١١٢ - ١١٣.

(٢) الشاهد فيه تقديم الاسم على الفعل بعد إن. وانظر: المقتضب جـ ٢/٧٢، الإنصاف جـ ١/٦١٥ - ٦١٦، الشافية جـ ٣/٥٧٨. وشرح الكافية والتصريح جـ٢/٢٤٨.

﴿ ٥٥١ ﴾

وهو الذى تقتضيه قواعد البصريين[١] فعندهم سائر حروف الجزاء سوى «إن» لا يجوز فيها الفصل فى الكلام ولا فى «إن» إذا جزمت.

لا تقول: من زيد يأته يكرمه، ولا إن زيد يأتنى آته، ولا أين زيد أتانى أتيته، ولا من زيد أتاه أكرمه.

فإن اضطر شاعر جاز فيهن الفصل، جزمن أو لم يجزمن.

وجاز ذلك فى حروف الجزاء دون سائر عوامل الأفعال، لأنه يقع بعدهن المستقبل والماضى. ولا يكون ذلك فى غيرهن من العوامل. فلما تمكن هذا التمكن احتملن الإضمار - والفصل[٢] فمما جاء فى الشعر قوله:

فمن حن نؤمنه يبت وهو آمن
ومن لا نجره يمس منا مفزعا

وقوله:

صعدة نابتة فى حائر
أينما الريح تميلها تمل

وقوله:

فمتى واعل ينبهم يحيو
ه وتعطف عليه كأس الساقى

(١) راجع الكتاب جـ٣/١١٢، المقتضب جـ ٣/٧٣، الإنصاف جـ ١، ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩، الإرتشاف جـ ٢/٥٥٢، الهمع جـ ٤/٣٢٦.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية جـ ٣/١٥٧٨.

المبحث الرابع

الفصل بين العوامل ومعمولاتها المرفوعة

وفيه عدة مسائل:

١- الفصل بين الفعل والفاعل.

٢- الفصل بين «نعم» وفاعلها.

٣- الفصل بين المبتدأ والخبر.

٤- الفصل بين كان - وأخواتها - واسمها.

﴿ ٥٥٣ ﴾

مسألة (١)

الفصل بين الفعل والفاعل

الفعل والفاعل كجزأى كلمة، وقد دلت العرب على كونهما كشئ واحدٍ بوصل علامة تأنيث الفاعل بالفعل نحو: ما قامت هند وبجعل علامة رفع الفعل بعد الفاعل فى نحو: تفعلان وتفعلون[١] فالأصل أن يكونا غير مفصولين بمفعول ولا غيره[٢].

ويجوز الفصل بينهما بالمفعول بإتفاق النحاة نحو: ضرب عمراً زيد. ويجب البقاء على الأصل إذا حصل لبس كأن يخفى الإعراب ولا قرينة نحو: ضرب موسى عيسى أو ضرب هذا ذاك إذ لا دليل حينئذ على تعيين الفاعل من المفعول.

هذا ما نص عليه ابن السراج والجزولى والمتأخرون[٣].

أو أن يكون الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين، ولا حصر فى

---

(١) البسيط فى شرح جمل الزجاجى جـ ١/ ٢٧٤ - ٢٧٥.
(٢) شرح الكافية الشافية جـ ٢/ ٥٨٤.
(٣) ونازعهم فى ذلك أبو العباس بن الحاج فى نقده على «المقرب» بأن سيبويه لم يذكر فى كتابه شيئاً من هذه الأغراض الواهية واستدل على رأيه هذا بخمس حجج وهى:
١- ن العرب تجير تصغير عمرو عمرو على عمير مع حصول اللبس.
٢- ن الإجمال من مقاصد العقلاء.
٣- نه يجوز أن تقول: زيد وعمرو ضرب أحدهما الآخر. دون تحديد الضارب والمضروب، فتبهم على السامع لغرض فى نفس المتكلم.
٤- ن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق، ولغة عند النحويين. وشرعاً على الأصح عند أهل السنة.
٥- ن الزجاج فى كتابه معانى القرآن وإعرابه نقل عن النحويين أنه لا خلاف بينهم فى أنه يجوز فى قوله تعالى:
«فما زالت دعواهم» يجوز إعراب «تلك» اسم زال ودعواهم خبر زال ويجوز العكس. (همع الهوامع جـ ٢/ ٢٥٩).

أحدهما نحو: أكرمتك - ضربته أو أن يكون المفعول محصوراً بإنما - اتفاقا - أو بإلا عند الجزولى[١].

أما غير المفعول بما ليس بأجنبى فيجوز الفصل به بين الفعل وفاعله أيضاً.

ومن ذلك ما أجازه ابن جنى فى الفصل بينهما بالظرف والمجرور فقال: «وأما الفروق والفصول فمعلومة المواقع أيضاً: فمن قبيحها الفرق بين المضاف والمضاف إليه، والفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبى، وهو دون الأول. ألا ترى إلى جواز الفصل بينهما بالظرف، نحو قولك: كان فيك زيد راغباً وقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف»[٢].

ومن الفصل المستحسن

الفصل بالاعتراض لما فيه من تقوية المعنى ومنه قول الشاعر:

معاوى لم ترع الأمانة فارعها
وكن حافظاً لله والدين شاكر

فإن شاكر هذه قبيلة. أراد لم ترع الأمانة شاكر فارعها. وكن حافظاً لله والدين. فهذا شئ من الاعتراض وقد قدمنا ذكره، وعلة حسنه، ووجه جوازه[٣].

أما الفصل بالأجنبى فهو غير جائز فى الاختيار عند جمهور النحاة.

---

(١) راجع المصدر السابق نفس الصفحة.
(٢) الخصائص جـ ٢/٣٩٠.
(٣) المصدر السابق جـ ٢/٣٩٤.

﴿٥٥٥﴾

يقول المبرد:

«لا يجوز أن تدخل بين الشئ، وما يعمل فيه شيئا مما لا يعمل»[١].

وقال:

«يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه نحو: كانت زيدا الحمى تأخذه»[٢].

ومن هذا الفصل المستقبح قول الشاعر:

فقد والشك بين لى عناء بوشك فراقهم صرد يصيح

فمن الفصول فيه:

فصله بين الفعل الذى هو (بين) وبين فاعله الذى هو (صرد) بخبر المبتدأ الذى هو عناء[٣].

أراد: فقد بين لى صرد يصيح بوشك فراقهم، والشك عناء.

مسألة (٢)
الفصل بين نعم وفاعلها

الجمهور أنه لا يجوز الفصل بين نعم وفاعلها بشئ ولا بظرف ولا مجرور فلا تقول: نعم فى الدار رجل زيد ويجوز نعم الرجل فى الدار زيد[٤].

وتناقلت كتب النحو هذا الرأى مسندا إلى ابن أبى الربيع أمثال الإرتشاف[٥] والهمع[٦].

---

(١) المقتضب جـ ٢٦٣/٣.
(٢) المصدر السابق جـ١٥٦/٤.
(٣) الخصائص جـ٣٩١/٢.
(٤) راجع الأصول فى النحو جـ ١١٩/١ تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى مؤسسة الرسالة.
(٥) جـ ١٩/٣.
(٦) جـ ٣٢/٥.

كما نسب إلى البسيط جواز الفصل بين الفعل والفاعل هنا لتصرف هذا الفعل - نعم - فى رفعه الظاهر والمضمر، وعدم التركيب[١].

ونقل قول ثالث فى المسألة نسب إلى الكسائى إذا كان الفاصل معمولاً للفاعل نحو: نعم فيك لراغب زيد جاز وهو ممتنع عند الجمهور.

وذكر أبو حيان أنه قد جاء فى الشعر ما يدل على الجواز قال الشاعر:

تبادرن الديار يزفن فيها
وبئس المليحات البديل

وقال أبو حيان: وجدت فى شعر العرب الفصل بإذن قال:

أروح ولم أحدث لليلى زيارة
لبئس إذن راعى المودة والوصل

وبالقسم قال:

بئس قوم الله قوم طرقوا
فقروا أضيافهم لحما وحر[٢]

وذكر الصيمرى تقدم معمول الفاعل فى حال التمييز من نحو قولك نعم فيك راغباً زيد فجائز بالإجماع[٣].

وعند ابن السراج فيه نظر حيث قال:

«ويجيز الكسائى: نعم فيك الراغب زيد ولا أعرفه مسموعا من كلام العرب. فمن قدر أن (فيك) من صلة الراغب فهذا لا يجوز البته، ولا تأويل

(١) راجع المصدرين السابقين نفس الصفحات ولم أعثر عليه فى البسيط.
(٢) أرتشاف الضرب جـ ١٩/٣.
(٣) التبصرة والتذكرة جـ ٢٧٧/١.

نه؛ لأنه ليس له أن يقدم الصلة على الموصول»[١] وذكر السيوطى أن يكون الفاعل حينئذ ضميراً مستتراً خلافاً للكسائى فى منعه ذلك حيث قال فى نحو: نعم رجلاً زيد: الفاعل هو زيد، والمنصوب حال[٢].

مسألة (٢)

الفصل بين المبتدأ والخبر

يعد النحاة الفصل بين المبتدأ والخبر ملحق بالفصل بين الفعل والفاعل في قبح الفصل بينهما وعلى الجملة. فكلما ازداد الجزءان اتصالاً قوى قبح الفصل بينهما. فمن ذلك قول الشاعر:

نظرت وشخص مطلع الشمس ظله
إلى الغرب حتى ظله الشمس قد عقل

قيل أراد:

نظرت مطلع الشمس وشخص ظله إلى الغرب، حتى عقل الشمس ظله. أى حاذاها:؛ فعلى هذا التفسير قد فصل بمطلع الشمس بين المبتدأ وخبره.

وحاول أبو الفتح تخريجه على غير الفصل بقوله:

«وقد يجوز ألا يكون فصل لكن على أن يتعلق مطلع الشمس بقوله: إلى الغرب، حتى كأنه قال شخص ظله إلى الغرب وقت طلوع الشمس. فيعلق الظرف بحرف الجر الجارى خبراً عن الظل، كقولك: زيد من الكرم يوم

(١) الأصول فى النحو جـ١/١١٩.
(٢) همع الهوامع جـ ٥/٣٢.

الجمعة، فيعلق الظرف بحرف الجر، ثم قدم الظرف لجواز تقديم ما تعلق به إلى موضعه؛ ألا تراك تجيز أن تقول: شخص إلى الغرب ظله، وأنت تريد: شخص ظله إلى الغرب. فعلى هذا تقول: زيد يوم الجمعة أخوه من الكرم، ثم تقدم فتقول: زيد من الكرام يوم الجمعة أخوة»(١).

فكما ترى أن ابن جنى يحاول الخروج به عن حد الفصل بين المبتدأ والخبر إلى محاولة تخريجه على التقديم والتأخير حملاً على بعض الأساليب العربية وبعداً عن ظاهر اللفظ المشير إلى الفصل بين المبتدأ والخبر مما يعدونه مستقبحاً لقوة ارتباط المبتدأ بخبره.

ويحمل أبو الفتح على ما سبق قول الشاعر:

أيا بن أناس هل يمينك مطلق
نداها إذا عد الفعال شمالها

أراد: هل يمينك شمالها مطلق نداها. فها من نداها عائد إلى الشمال لا اليمين. والجملة خبر عن يمينها. وقول الفرزدق:

ملوك يبتنون توارثوها
سرادقها المقاول والقبابا

أراد: ملوك يبتنون المقاول والقباب، توارثوها سرادقها فقوله: (يبتنون المقاول والقباب) صفة لملوك وقوله (توارثوها سرادقها) صفة ثانية لملوك، وموضعها التأخير، فقدمها وهو يريد بها موضعها؛ كقولك: مررت برجل مكلمها مار بهند، أى مار بهند مكلمها، فقدم الصفة الثانية وهو

(١) الخصائص جـ ٢/٤٠٠.

معتقد تأخيرها[١].

فكل هذا يحمله أبو الفتح على التقديم والتأخير فراراً من الفصل بين المبتدأ والخبر.

ومن هذا الفصل المستقبح أيضاً قول الشاعر:

فقد والشك بين لى عناء

بوشك فراقهم صرد يصيح

ففيه من الفصول: الفصل بين المبتدأ الذى هو الشك وبين الخبر الذى هو عناء بقوله: (بين لى)[٢].

فكل ذلك مستقبح عند جمهور النحاة.

مسألة (٤)

الفصل بين كان ـ وأخواتها ـ واسمها

لا يجوز أن يلى كان وليس وأخواتها ما عمل فيه الخبر دون ما عملتا فيه فلا يجوز: كانت زيداً الحمى تأخذ[٣]، لأن زيداً منصوب بتأخذ، وكذلك لا يجوز أن يفصل بين كان وما عملت فيه بما ليس منها[٤]، فليس فيه، الإضمار فى ليس ونصب كل بتلقى ورفع المساكين لأنهم الفاعلون فى قول الشاعر:

فأصبحوا والنوى غالى معرسهم

وليس كل النوى يلقى المساكين[٥]

(١) الخصائص جـ ٢/٤٠٠.
(٢) المصدر السابق جـ ٢/٣٩١.
(٣) انظر المقتضب جـ ٣/ ٢٦، جـ ٤/١٥٦.
(٤) التبصرة والتذكرة جـ ١/١٩٤ وانظر: منهج السالك جـ ١/٢٣٩.
(٥) استشهد به ابن الناظم للكوفية فى تجويزهم كان طعامك زيداً كلا، وكان طعامك آكلا زيد (شواهد العينى على شرح الأشمونى جـ ١/٢٣٩).

فـــأصبحت بعـــد خـــط بهجتهـــا
كـــأن قفـــرا رســـومها قلمـــا

أراد: فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلما خط رسومها ففيه من الفصول فصله بين أصبحت وخبرها الذى هو قفرا، وفصله بين كأن واسمها الذى هو (قلما) بأجنبيين: أحدهما قفرا والآخر: رسومها. ألا ترى أن رسومها مفعول خط الذى هو خبر كأن، وانت لا تجيز: كأن خبزا زيدا آكل، بل إذا لم يجز الفصل بين الفعل والفاعل على قوة الفعل فى نحو: كانت زيدا الحمى تأخذه؛ كان ألا تجير الفصل بين كأن واسمها بمفعول فاعلها أجدر.

هذا ما نص عليه ابن جنى فى خصائصه[1] تبعا لمذهب البصريين ومن هذا الفصل أيضا قول الآخر:

فليست خراســـان التـــى كـــان خـــالد
بهـــا أســـد إذ كـــان ســـيفا أميرهـــا

ذكره الشاعر يمدح خالد بن الوليد ويهجو أسدا وكان أسد وليها بعد خالد (قالوا فكأنه) قال: وليست خرسان بالبلدة التى كان خالد بها سيفا إذ كان أسد أميرها. ففى كان على هذا ضمير الشأن والحديث، والجملة بعدها التى هى أسد أميرها خبر عنها.

يقول ابن جنى:

ففى هذا التنزيل أشياء: منها الفصل بين اسم كان الأولى وهو خالد، وبين خبرها الذى هو سيفا بقوله: (بها أسد إذ كان)[2].

(١) الخصائص جـ ٢/٣٩٤.
(٢) الخصائص جـ ٢/٣٩٤.

بخلاف ما إذا فصل بمعمول الخبر وكان ظرف أو مجرور فيجوز الفصل فتقول:

كان عندك زيد معتكفاً، كان فى المسجد زيد معتكفاً.

وإنما جاز ذلك فى الظرف والمجرور لأنه يتوسع فيهما دون غيرهما.

أما الكوفيون

فيجيزون الفصل مطلقاً بمعمول الخبر سواء أكان ظرف أو مجرور أو غيرهما. فتقول: كان من طعامك زيد آكل. ومنه قوله:

قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا

فظاهره أنه فصل بين كان واسمها بمعمول الخبر وقول الآخر:

باتت فؤادى ذات الخال سالبة

فالعيش – إن حم لى عيش – من العجب

فظاهره أنه فصل بين بات واسمها بمعمول الخبر وقوله:

لئن كان سلمى الشيب بالصد مغرياً

لقد هون السلوان عنها التحلم

حجتهم فى ذلك:

أن المعمول ليس أجنبيا، لأنه جزء من الخبر والخبر قريب الصلة بكان لأنه خبر لكان.

وذهب ابن السراج والفارسى وابن عصفور إلى تفصيل[1]. فإن قدم المعمول مع الخبر جاز الفصل نحو:

كان طعامك آكلا زيد

(١) انظر شرح التصريح جـ١/١٨٩، راجع منهج السالك جـ١/٢٣٧.

وإن قدم المعمول وحده دون الخبر: فلا يجوز ذلك. فلا تقول: كان طعامك زيداً آكلا.

وتناول البصريون الأبيات السابقة بالتخريج على الضرورة أو أن كان زائدة أو أن اسمها ضمير الشأن محذوفاً وهو اختيار ابن مالك.

أو أن اسمها ضمير يعود على «ما» فى البيت الأول والتقدير: بما كان (هو) أى السبب عطية عودا. ويعرب عطية على هذه التخريجات مبتدأ مرفوع.

وفى البيت الثانى: قال ابن هشام: يتعين فيه التخريج الأخير وهو أن البيت ضرورة. وتعين ذلك لظهور نصب الخبر[1].

(١) انظر شرح التصريح جـ١/١٩٠، منهج السالك جـ/ ٢٣٨ - ٢٣٩.

المبحث الخامس

الفصل بين التوابع ومتبوعاتها

وفيه عدة مسائل:

١- الفصل بين المنعوت ونعته.

٢- الفصل بين المؤكد والتوكيد.

٣- الفصل بين العاطف والمعطوف.

٤- الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

﴿ ٥٦٤ ﴾

مسألة (١)

الفصل بين المنعوت ونعته

ورد الفصل بين الأسماء ونعوتها فى كلام العرب واختلف موقف النحاة من ذلك على قولين.

القول الأول

يرفض الفصل مطلقاً وهو رأى الأبذى فيما نقل السيوطى عنه. فعنده لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لأنهما كشئ واحد. بخلاف المعطوف والمعطوف عليه(١).

القول الثانى

فيه تفصيل حيث نظر إلى المنعوت مع نعته فإذا كان المنعوت مبهم فهو مع صفته كشئ واحد لا يجوز الفصل بينهما: وذلك لأن المبهم قد أحدث فى الاسم تعريفاً غير تعريفه الأول فصار كلام التعريف.

فلما لا يفصل بين الاسم وبين الألف واللام؛ كذلك لا يفصل بينه وبين المبهم. فلا يجوز أن تقول: مررت بهذا اليوم العاقل. لما بينا. وكذلك: مررت به العاقل وضربته الكريم وكذلك لو قلت ضرب هذا الرجل زيداً لم يجز: ضرب هذا زيد الرجل وكذا ما أشبه ذلك من صفة لا يستغنى عنها نحو ظهرت الشعرى العبور الليلة لا يجوز ظهرت الشعرى الليلة العبور أو صفة تشبه التوكيد نحو: إلهين اثنين.

---

(١) الأشباه والنظائر فى النحو جـ ٢/٣٠٥.

نص على ذلك الصيمرى[١] وابن ابى الربيع[٢] وأبو حيان[٣].

وأضاف أبن مالك. ما لا يجوز الفصل بينه وبين متبوعه الصفة اللازمة (كخلف الأحمر) و(الشعرى العبُور). وقولهم:

أبيض يقف فإن (يقفا) تابعيته لازمة فهو فى النعت كـ أكتعين فى التوكيد، فلا يفصل من منعوته كما لا يفصل ذلك من المؤكد به. ثم قال: وكل نعت يلازم النعتية فحكمه حكم يقف[٤].

أما غير المبهم من الموصوفات

فإن قد يجوز أن يفصل بينه وبين صفته بالظرف كقوله: مررت بزيد اليوم الظريف[٥] وبالمبتدأ الذى خبره فى متعلق الموصوف نحو:

«أ فى الله شك فاطر السموات والأرض»[٦].

والخبر نحو: زيد قائم العاقل، والمقسم به وجوابه نحو: «قل بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب»[٧].

وبالفعل ومفعوله الثانى لإضافة المفعول الأول إليه، فلم يعد الفاصل أجنبياً نحو:

---

(١) التبصرة والتذكرة جـ ١/١٧٣.
(٢) البسيط فى شرح جمل الزجاجى جـ١/٣٢٣ - ٣٢٤.
(٣) ارتشاف الضرب جـ ٢/٥٩٩.
(٤) شرح الكافية الشافية جـ ٢/١١٤٩ - ١١٥١.
(٥) التبصرة والتذكرة جـ ١/١٧٣.
(٦) إبراهيم ١٠.
(٧) سبأ ٣.

«أفغير الله اتخذ ولياً فاطر السموات والأرض»[١].

وكذلك معمول الموصوف: هذا ضارب زيدا عاقل ومعمول المضاف الموصوف نحو: «سبحان الله عما يصفون عالم الغيب»[٢].

ومعمول الوصف نحو: «ذلك حشر علينا يسير»[٣]. ومنه قول الشاعر:

بكيت أخا اللأواء يحمد يومه
كريم رؤوس الدارعين ضروب

والفعل العامل فى الموصوف نحو: أزيدا ضربت العاقل والمفسر نحو: أزيدا ضربته العاقل.

وجملة الاعتراض: «وإنه لقسم لو تعلمون عظيم»[٤] والاستثناء نحو: ما جاء أحد إلا زيد خير منك والمعطوف إذا لم يكن شريك الموصوف فى الصفة حكى سيبويه: هذا رجلان وزيد منطلقان.

نص على كل ذلك أبو حيان فى ارتشافه

وذكر أنه يجوز الفصل بين المنعوت ونعته بما يتمحض مباينته، فإن تمحضت مباينته فلا يجوز ولذلك جعل منه النحاة:

مررت برجل على فرس عاقل أبلق على أن يكون عاقل صفة رجل وأبلق صفة فرس؛ لأن عاقلا مباين لفرس وصفته[٥].

وهذا الرأى عليه جمهور النحاة يقول ابن جنى: «والفصل بين

(١) الأنعام ١٤.
(٢) المؤمنون ٩١.
(٣) ق ٤٤.
(٤) الواقعة ٧٦.
(٥) ارتشاف الضرب جـ٢/٥٨٩ - ٥٩٩.

الناصب ومنصوبه ليس كالفصل بين الجار ومجروره وليس لذلك قوله:

فصلقنـاه فـى مـــراد صلقـــة وصـــداء ألحقتهـــم بـــالثلل

فليس منه لأنه لم يفصل بين حرف العطف وما عطفه، وإنما فيه الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمصدر الذى هو صلقة.

وفيه أيضاً:

الفصل بين الموصوف والذى هو صلقة وصفته التى هى قوله: ألحقتهم بالثلل بالمعطوف والحرف العاطفة. أعنى قوله: وصداء وقد جاء مثله: أنشدنا:

أمـرت مـن الكتـان خيطـاً وأرســلت

رســولاً إلــى أخــرى جريــا بعينهــا

أراد: وأرسلت إلى أخرى رسولاً جريا[1].

وأقول:

أن هذا المذهب الثانى هو الراجح عندى، لأنــه معتمـد أولاً علـى الاجماع فعليه رأى الجمهور. وثانياً لأنه مسموع بكثرة فى كلام العرب الفصل بين النعت والمنعوت إذا لم يمنع مانع من فصل بما تمحضت أجنبيته أو كان المنعوت مبهم محتاج لصفته بخلاف ذلك فهو غير محذور ومباح والشواهد الفياضة. خير مثال على جوازه وبهذا يرد على الآبذى فى رفضه الفصل مطلقاً بحجه أن الموصوف مع الصفة كلمة واحدة لا يجوز الفصل بينهما فلا يحق للقياس دفع السماع وخاصة إذا سمع بهذه الكثرة ولم يعترض المعنى شئ.

نعم نقول هو جائز وإن كان الغالب عدم الفصل لكونه خروج عن الأصل.

---

(١) الخصائص جـ٢/٣٩٥.

﴿ ٥٦٨ ﴾

مسألة (٢)

الفصل بين المؤكد والتوكيد

لا يجوز الفصل بين المؤكد والتوكيد بما ليس بينهما علقة.

ويجوز إن كان بينهما علقة نحو قوله تعالى: «ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن» فكلهن تأكيد لنون الإناث. وقال: ☆ ما رأى ذا الأحجين أجمع ☆ يريد ما رأى ذا أجمع الأحجين. وقال: ☆ إذن ظللت الدهر أبكى أجمعا ☆ يريد: ظللت الدهر أجمع أبكى.

أما الفصل بأما نحو: مررت بقومك إما أجمعين وإما بعضهم.

فمنعه البصريون وأجازه الفراء والكسائى.

وكذلك: مررت بهم إما كلهم وإما بعضهم أجازه الفراء نقله إلينا أبو حيان فى ارتشافه(١).

أما ابن مالك فنص على ما لا يجوز الفصل بينه وبين متبوعه من ذلك توكيد التوليد أكتعين وأبضعين(٢).

مسألة (٣)

الفصل بين العاطف والمعطوف

اختلف العلماء فى الفصل بين العاطف والمعطوف على قولين.

القول الأول

للإمام أبو على الفارسى. حيث منع الفصل بين حرف العطف

---

(١) ارتشاف الضرب جـ ٦١٣/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية جـ ١١٤٩/٢.

والمعطوف بظرف أو جار ومجرور وجعل وروده فى الشعر ضرورة فقال فى البسيط «فإن فصلت بين حرف العطف والاسم لم يكن إلا النصب، فتقول: هذا ضارب زيد أمس وأول من أمس عمراً ولا يجوز الخفض، لأنه لا يفصل بين حرف العطف والمعطوف بفاصل، وإن كان الاسم منصوباً أو مرفوعاً إلا فى الشعر أنشد أبو على:

يومـــا تراهـــا كشـــبه أرديـــة الـــــ

عصـــــب ويومـــــا أديمهـــــا نغـــــلا

فجعل (أديمها) معطوفاً على الهاء التى فى (تراها) بالواو التى قبل يوم، وفصل بين الواو وأديمها بالظرف، ولولا الشعر لكان القياس أن يقول: وأديمها يوماً نغلاً[1].

ونص ابن عصفور[2]. وأبو حيان أنه لا يجوز الفصل بين حرف العطف والمطعوف إلا بقسم خاصة أو بالظرف والمجرور بشرط أن يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد.

إن كان على حرف واحد كالواو والفاء فلا يجوز الفصل بين الواو والفاء وما عطف لا بقسم، ولا ظرف ولا مجرور إلا فى ضرورة الشعر. ثم قال أبو حيان: نص على ذلك أصحابنا فتقول:

قام زيدٌ ثم والله عمرو أو بل والله عمرو، وقام زيد فى السوق ثم فى الدار عمرو وما ضربت زيداً لكن فى الدار عمرو

ولا تقول: قام زيد والله عمرو ولا فوالله عمرو، ولا ضربت زيدا وفى البيت

(١) البسيط فى شرح الجمل جـ ١٠١٩/٢ - ١٠٢٣.
(٢) اشرح الجمل لابن عصفور جـ١ /٢٤٦.

عمراً. ولا خرج زيد والساعة عمرو»[١].

علة ذلك عندهما:

أن الواو والفاء على حرف واحد فيشتد افتقارهما فكرهوا الفصل لذلك[٢].

القول الثانى:

لابن مالك حيث أجازه فى النثر والاختيار إن لم يكن المعطوف فعلا نحو: قام زيد وفى الدار قعد وزيد يقوم ووالله يقعد.

أو اسما مجروراً لم يعد جره نحو: مرت بزيد ومن بعده عمرو. وقال هو فى القرآن كثير كقوله تعالى:

«إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى[٣] أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل» ففصل بـ إذا وما أضيفت إليه بين الواو وأن تحكموا وهو معطوف على أن تؤدوا.

وكقوله تعالى: «ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخر حسنة»[٤] ففصل بـ فى الآخرة بين الواو وحسنة. وكقوله تعالى: «وجعلنا من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً»[٥] ففصل بـ من خلفهم بين الواو وسداً. وكقوله تعالى: «الله الذى خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن»[٦]. ففصل بـ من الأرض بين الواو ومثلهن.

---

(١) ارتشاف الضرب جـ ٦٦٦/٢.
(٢) شرح الجمل لابن عصفورجـ ٣٤٧/١.
(٣) النساء ٥٨.
(٤) البقرة ٢٠١.
(٥) يس ٩.
(٦) الطلاق ١٢.

ثم قال:

وإلى هذا أشرب:

.. .. .. وفى نثر ونظم وردا[١].

وكذلك يجوز فى غير الفاء والواو من حرف العطف الفصل بينه وبين المعطوف بالقسم نحو: قام زيد ثم والله عمرو ومالك ديناراً بل والله درهماً.

فلو كان العاطف فاء أو واواً لم يجز هذا الفصل، لأن الفاء والواو أشد افتقاراً إلى ما يتصل بهما من غيرهما[٢].

وما أجازه ابن مالك فى المسألة أجازه الفراء قبلاً منه فى قوله تعالى:

«ومن وراء إسحاق يعقوب»[٣] فقال: ينوى به الخفض فيكون معطوفاً على بإسحاق. وقد فصل بينهما بالجار والمجرور الذى هو (من وراء إسحاق)، والعطف بالواو[٤].

وخرج ذلك ابن جنى على إضمار فعل تقديره: وآتيناها من وراء إسحاق يعقوب فقال فى خصائصه:

«والأحسن عندى فى يعقوب فى قوله عز اسمه: (ومن وراء إسحاق يعقوب) فيمن فتح أن يكون فى موضع نصب بفعل مضمر دل عليه قوله (فبشرناها بإسحاق).

أى

وآتيناها يعقوب. فإذا فعلت ذلك لم يكن فيه فصل بين الجار

(١) شرح الكافية الشافية جـ ٣/١٢٤٠.
(٢) المرجع السابق نفس الصفحة وانظر همع الهوامع جـ ٣/٢٤٠.
(٣) هود ٧١.
(٤) معانى القرآن للفراء تحقيق أ/ محمد على النجار الدار المصرية جـ ٢/٢٢.

والمجرور فأعرفه»[1].

كما قال سيبويه فى مررت بزيد وعمرا

وعقب أبو حيان

على ما استقبحه أبو على لم يستقبحه سيبويه إلا فى النصب وإنما قبحه فى الخفض نحو: أمر اليوم بزيد وغدا عمرو.

وأقول:

أن مناط الخلاف إذا كان العاطف على حرف واحد أما إذا كان على أكثر من حرف فلا يمتنع عند الجميع لشدة افتقار العاطف الذى على حرف واحد مثل الواو والفاء إلى ما يتصل بهما من غيرهما. وبرغم ذلك نقول أهو فى هذا الوضع أحوح إلى معطوفه من حرف الجر مع مجروره والمضاف مع المضاف إليه ورغم ذلك سمع فى المجرور بحرف جر وسمع فى المتضايفين وكذلك الحال هنا فإذا كان الأصل عدم الفصل لشدة افتقار هذه الأشياء إلى ما بعدها إلا أنه جائز بدليل السماع وربما كان من المتكلم العربى ثقة منه بنفسه فى الفصاحة وعناية منه بالفاصل.

مسألة (٤)

الفصل بين المعطوف والمعطوف عيه

ويجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبى فتقول: قام زيد اليوم وعمرو فتفصل بين زيد وعمرو بالظرف لأنه ليس بأجنبى من الكلام ومن ذلك قوله:

---

(١) الخصائص جـ ٢/٣٩٧.

فصلقنـــا فـــى مـــراد صلقـــة

وصـــــداء ألحقتهـــــم بـــــالثلل

ففصل بين مراد وصداء بالمصدر وهو صلقة[١] لأنه ليس بأجنبى.

نص على ذلك ابن عصفور[٢]، وذكر أن مثل ما يستقبح من ذلك إذا فصل بالجمل نحو قوله تعالى: «فاغسلوا وجوهكم وايديكم إلى المرافق وامسحو برؤوسكم وأرجلكم»[٣].

ففصل بين أرجلكم وبين المعطوف عليه وهو وجوهكم بالجملة وهى: وامسحوا برؤوسكم وحسن ذلك أنه ملتبس بالكلام لأن المقصود بالجمع تعليم الوضوء ولأجل واو العطف أيضاً الداخلة على امسحوا ألا ترى أنها تربط ما بعدها بما قبلها. وحروف العطف كلها مشركة فى العامل[٤].

وعقب ابن مالك على الفصل فى الآية الكريمة بقوله:

ومن الفصل بما ليس أجنبياً محضاً الفصل بـ (امسحوا برؤوسكم) بين الأيدى والأرجل؛ لأن المجموع عمل واحد قصد الإعلام بترتيبه فحسن.

وكان ذلك أسهل من الجملة المعترض بها بين شيئين امتزاجهما أشد من امتزاج المعطوف والمعطوف عليه. كالموصول والصلة والموصوفة والصفة.

ثم ذكر أن الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما تمحضت اجنبيته لم يجز فقال: «فلوجئ بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة لا يكون

---

(١) الخصائص جـ ٢/ ٣٩٥.
(٢) شرح الجمل لابن عصفور جـ ٢٥٩/١.
(٣) المائدة ٦.
(٤) المرجع السابق نفس الصفحة.

مضمونها جزء ما توسط فيه، ولا هى حالية، ولا اعتراضية تمحضت أجنبيتها ولم يجز الفصل بها»[١].

وذكر من ذلك المعطوف المتمم ما لا يستغنى عنه من الصفات كقولك: إن امرأ يُنصَح ولا يقبلُ خَاسِرٌ

فلو جعل خاسر بين يُنصَح ولا يقبلُ لم يجز: لأنهما جزءا صفة، ولا يستغنى عنهما، ولا يغنى أولهما عن ثانيهما. فلو جاز الاكتفاء بأولها لم يمتنع الفصل كقول الشاعر:

إن امرأ أمن الحوادث جاهل

ورجا الخلود كضارب بقداح

وأصل الكلام:

ان امرا أمن الحوادث ورجا الخلود ففصل. لأن (أمن الحوادث) صالح للاكتفاء به بخلاف ينصح فى المثال المتقدم ذكره.

ثم قال:

وإلى نحو: إن امرأ ينصح ولا يقبل خاسر أشرت بقولى:

أو بعضا التمام دونه عدم.....

لأن مجموع ينصح ولا يقبل جزءا صفة لا يستغنى عنهما إن امرأ[٢].

(١) شرح الكافية الشافية جـ ١١٤٩/٢.
(٢) المرجع السابق جـ ١١٥٠/٢ - ١١٥١.

المبحث السادس

الفصل بين المتلازمين

وفيه مسائل:

١- الفصل بين الموصول وصلته.

٢- الفصل بين «قد» والفعل.

٣- الفصل بين «ما» وفعل التعجب.

٤- الفصل بين الواو والمفعول معه.

٥- الفصل بين الصفة المشبهة ومعمولها.

﴿ ٥٧٦ ﴾

مسألة (١)

الفصل بين الموصول وصلته

الموصول والصلة فى حكم كلمة واحدة، فالموصول كصدر الكلمة والصلة كعجزها؛ فحقهما أن يتصلا، فلا تتقدم الصلة، ولا شئ يتعلق بها ولا تفصل هى وأى شئ منها بأجنبى. بل لا يخبر عن الموصول إلا بعد تمام الصلة أو تقدير تمامها.

ونص الفارسى فى الأغفال على أن الفصل بالاعتراض بين الصلة والموصول لا يجوز، وإن جاز ذلك بين المبتدأ والخبر.

وانفصل أبو على الاعتراض بينهما بالقسم بما يوقف عليه من كلامه، أو بمعمول الصلة نحو: جاء الذى عمرا ضرب - وجاء الذى راكب أقبل وبالنداء[١].

وقال ابن مالك إن ولى النداء غير مخاطب لم يجز إلا ضرورة فيجوز الفصل عنده فصلاً مستحسناً إن كان الذى يلى المنادى هو المنادى فى المعنى - أى لابد أو يكون مخاطبا[٢]. كقول الشاعر:

وأنت الذى يا سعد بؤت بمشهد
كريم وأثواب المكارم والحمد

فإذا كان غير ذلك أى غير مخاطب عد شاذ كقول الفزردق.

تعشى فإن عاهدتنى لا تخوننى
فكن مثل من - ياذئب - يصطحبان

(١) ارتشاف الضرب جـ ١/٥٥٠.
(٢) شرح الكافية الشافية جـ١/٣٠٨.

وقال أبو حيان لا فرق بين أن يلى مخاطباً أو غيره فعنده لايجوز الفصل مطلقاً. إلا بجملة الاعتراض كالقسم[١]. نحو قول الشاعر:

ذاك الذى وأبيك يصرف مالكا

والحق يرقع ترهات الباطل

ومن الفصل المستحسن الفصل بالاعتراض كقول الشاعر:

... ساء من ... وما التشكى نافع يشكو الزمن

أى: ساء من يشكو الزمن، وما التشكى نافع. ففصل بهذه الجملة لأن ذكرها مقو لمعنى الكلام. وكذلك قوله:

ماذا ولا عتب فى المقدور رمت أما

يحظيك بالنجح أم خسر وتضليل

فالفصل بهذا لا يختص بضرورة. بخلاف الفصل بغيره فإنه لا يستباح إلا فى الضرورة[٢].

فلا يجوز أن يتبع الموصول لا بنعت ولا توكيد ولا بدل ولا عطف إلا بعد استيفاء الصلة ومتعلقاتها فإذا ورد شئ من هذا فهو شاذ.

ومثل ذلك ما ذكره أبو الفتح فيما أنشده أبو الحسن من قوله:

لسنا كمن حلت إياد دارها تكريت ترقب حبها أن يحصدا

فمعناه: لسنا كمن حلت دارها، ثم أبدل إياد من حلت دارها فإن حملته على هذا كان لحنا؛ لفصلك بالبدل بين بعض الصلة وبعض، فجرى ذلك فى فساده مجرى قولك: مررت بالضارب زيد جعفرا. وذلك أن البدل إذا جرى

(١) ارتشاف الضرب جـ١/٥٥٠.

(٢) شرح الكافية الشافية جـ١/٣٠٨.

على المبدل منه آذن بتمامه وانقضاء أجزائه فكيف يسوغ لك أن تبدل منه وقد بقيت منه بقية! هذا خطأ فى الصناعة. وإذا كان كذلك والمعنى عليه أضمرت ما يدل عليه (حلت) فنصبت به الدار، فصار تقديره: لسنا كمن حلت إياد، أى كاياد التى حلت، ثم قلت من بعده: حلت دارها. فدل حلت فى الصلة على حلت هذه التى نصبت دارها(١).

ومثله قول الله سبحانه: (إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر) أى يرجعه يوم تبلى السرائر فدل جِعه على يرجعه ولا يجوز أن تعلق يوم بقوله (لقادر) لئلا يصغر المعنى؛ لأن الله تعالى قادر يوم تبلى السرائر وغيره فى كل وقت وعلى كل حال على رجع البشر وغيرهم.

وكذلك لا يجوز الفصل بين بعض ما هو من تمام الصلة ببعض بأجنبى إلا ما شذ نحو قول الشاعر:

ولا تحسبن القتل محضا شربته نزارا ولا أن النفوس استقرت

ومعناه: لا تحسبن قتلك نزاراً محضاً شربته؛ إلا أنه وإن كان هذا معناه فإن إعرابه على غيره وسواه؛ ألا ترى أنك إن حملته على هذا جعلت (نزارا) فى صلة المصدر الذى هو القتل. وقد فصلت بينهما بالمفعول الثانى الذى هو محضا وانت لا تقول: حسبت ضربك جميلاً زيدا وأنت تقدره على: حسبت ضربك زيداً جميلاً، لما فيه من الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبى. فلابد إذا من أن تضمر لنزار ناصباً يتناوله، يدل عليه قوله: القتل أى قتلت نزاراً. وإذا جاز أن يقول الحال مقام اللفظ بالفعل كان اللفظ بأن يقوم

(١) الخصائص جـ ٤٠٢/٢ وانظر: ارتشاف الضرب جـ٥٥١/١.

مقام اللفظ أولى وأجدر[١].

وكذلك قول الكميت:

كذلك تلك وكالناظرات صواحبها ما يرى المسحل

التقدير: كذلك الحمار الوحشى تلك الناقة وصواحبها كالناظرات ما يرى المسحل.

ففصل بـ (صواحبها) وهو مبتدأ بين (ما يرى المسحل) والناظرات. والألف واللام بمعنى (اللاتى) وصلتها (ناظرات) و(ما يرى المسحل).

فقد قرر أبو الفتح في تعقيبه على مثل هذا البيت أنه لابد من حمله على مضمر، لأنك إذا حملته على ظاهره ركبت قبح الفصل، فلابد إذا أن يكون: (ما يرى المسحل) محمولاً على مضمر يدل عليه قوله: الناظرات. أى: نظرت ما يرى المسحل[٢].

وما قرره أبو الفتح هو مذهب أبن مالك حيث ذكر أنه ينبغى فى مثل البيت السابق أن يقدر فيه: تمام الصلة قبل ما يظهر أنه منها. ويقدر له عامل مدلول عليه بالصلة. ويذكر أن هذا أسهل من الفصل بين جزأى الصلة[٣].

ونص أبو حيان على أنه لا يخبر عن الموصول، ولا يستثنى منه إلا بعد استيفاء متعلقات صلته لا يجوز: جاءنى الذى يكرم محسن زيداً. تريد الذى يكرم زيدا محسن. ولا أفلح الذين صاموا إلا زيدا رمضان. تريد: أفلح الذين صاموا رمضان إلا زيدا. وهذا الذى قرره جمهور النحاة[٤].

---

(١) الخصائص جـ ٢/٤٠٢.
(٢) المرجع السابق نفس الصفحة.
(٣) شرح الكافية الشافية جـ١/٣٠٩.
(٤) انظر الخصائص جـ ٢/٤٠٢، شرح الكافية الشافية جـ١/٣٠٨ - ٣٠٩ وارتشاف الضرب جـ١/٥٥٠ - ٥٥١.

وعن الفصل المستقبح والفصل الجائز بين الوصول وصلته يقول ابن مالك فى كافيته:

وصله الموصول منه كالعجز فوصلها حتم وسيق لم يجز
وأنه عن الفصل بأجنبى وما شذ اقصر على المروى
والفصل بالنداء قبل من قصد به أجز، وغيره نذرا وجد
وباعتراض فصلوا كساء من وما التشكى نافع يشلو الزمن[1]

مسالة (٢)

الفصل بين قد والفعل

فذهب جمهور النحاة أن قد منزل مع الفعل بعده منزلة الألف واللام من الاسم؛ لأن دخولها على فعل متوقع أو مسئول عنه؛ لأنه إذا قال: قد قام زيد. فإنما يقوله لمن يتوقع قيامه أو لمن سأل عنه فقال: هل قام زيد. وإذ قال قام زيد فإنما يبتدئ إخباراً بقيامه لمن لا ينتظره ولا يتوقعه. فأشبهت قد العهد فى قولك: جاءنى الرجل. لمن عهده المخاطب أو جرى ذكره عنده...

ومما يوجب ألا يفصل بينها وبين الفعل أنها نقيض «لما» و«لما» حرف جازم؛ تقول: ركب زيد ولما ينعمم؛ فيقول الراد عليه: بل ركب وقد تعمم. ومعناه ركب وهذه حاله. الفصل بينها وبين الفعل[2].

لذا يقول سيبويه فى باب الحروف التى لا يليها بعدها إلا الفعل، ولا تغير الفعل عن حالة التى كان عليها قبل أن يكون قبله شئ منها: «فمن تلك الحروف

(١) شرح الكافية الشافية جـ١/٣٠٨.
(٢) السيرافى فى هامش الكتاب جـ٣/١١٥.

قد، لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، فهو جواب لقوله أفعل. كما كانت ما فعل جوابا لهل فعل؟ إذا أخبرت أنه لم يقع. ولما يفعل وقد فعل، إنما هو لقوم ينتظرون شيئاً. فمن ثم أشبهت قد لما، فى أنها لا يفصل بينها وبين الفعل»[١].

ومع ذلك فقد أجازو الفصل بين قد والفعل فى الشعر ومنه ما ذكره أبو الفتح فى الخصائص من قول الشاعر:

والشك بين لى عناء بوشك فراقهم صرد يصيح

يقول ابن جنى: «أراد: فقد بين لى صرد يصيح بوشك فراقهم، والشك عناء. ففيه من الفصول ما أذكره، وهو الفصل بين (قد) والفعل الذى هو (بين) وهذا قبيح لقوة اتصال (قد) بما تدخل عليه من الأفعال. ألا تراها تعتد مع الفعل كالجزاء منه. ولذلك دخلت اللام المراد بها توكيد الفعل على قد فى نحو: قول الله تعالى: «ولقد أوحى إليه وإلى الذين من قبلك»[٢].

وقوله سبحانه: «ولقد علموا لمن اشتراه»[٣] وقوله:

ولقد أجمع رجلى بها حذر الموت وإنى لغرور[٤]

مسألة (٣)

الفصل بين ما وفعل التعجب

ولا يجيز جمهور البصريين أن يفصل بين «ما» والفعل إلا كان فقط.

---

(١) الكتاب جـ١/١١٤ - ١١٥.
(٢) الزمر ٦٥.
(٣) البقرة ١٠٢.
(٤) الخصائص جـ ٢/٣٩٠ - ٣٩١.

يقول سيبويه:

«ما أحسن عبد الله..... ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر ما ولا تزيل شيئا عن موضعه، ولا تقول فيه ما يحسن، ولا شيئاً مما يكون فى الافعال سوى هذا..... وتقول: ما كان أحسن زيداً، فتذكر كان لتدل أنه فيما مضى»(١).

ويوضح ابن مالك ما أجمله سيبويه فى نصه السابق بقوله: «ولما كان فعل التعجب مسلوب الدلالة على المضى، وكان المتعجب منه صالحاً للمضى أجازوا زيادة كان إشعاراً بذلك عن قصده نحو: ما كان أحسن زيداً وكقول للشاعر فى مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم

ما كان أسعد من أجابك آخذ

بهداك مجتنبا هوى وعنادا(٢)

وقال الزمخشرى:

يقال: ما كان أحسن زيدا للدلالة على المضى وقد حكى: ما أصبح أبردها وما أمسى ادفأها والضمير للغداة(٣). حكى ذلك الأخفش ولم يحكه سيبويه.

وقال ابن يعيش: وذلك لأنهم جعلوا أصبح وأمسى بمنزلة كان وليسا مثلها لأنهما لا يكونان زائدين بخلاف كان. ومن الفرقان بينهما أن كان لا تدل على شئ فى الحال، وإنما تدل على ماض نحو قولك: كان زيد قائما. وليس كذلك أصبح وأمسى فإنهما يدلان على وجود الأمر فى الحال نحو قولك: أصبح زيد غنيا أى فى الحال(٤).

---

(١) الكتاب جـ١/٧٣ وانظره ايضاً فى: ارتشاف الضرب جـ٣/٤٠.
(٢) شرح الكافية الشافية جـ ١٠٩٨/٢.
(٣) المفصل (فى شرح المفصل جـ ١٥١/٧).
(٤) شرح المفصل جـ ١٥٢/٧.

﴿ ٥٨٣ ﴾

مسألة (٤)

الفصل بين الواو والمفعول معه

لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره فلا يقال: قام زيد واليوم عمرا.

وإن جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها؛ لأن الواو هنا نزلت منزلة الجار مع المجرور. فمنعوا الفصل بينهما[١].

مسألة (٥)

الفصل بين الصفة المشبهة ومعمولها

وفى الفصل بين هذه الصفة ومعمولها مرفوعاً أو منصوباً خلاف منعه سيبويه قال: «لا يحسن أن تفصل فتقول: هو كريم فيها حسب الأب». ومنه مررت برجل سير فى الحرب وجهه أو وجهها ومررت برجل نير عند الكفاح وجهه أو وجهها نقله أبو حيان[٢].

(١) همع الهوامع جـ ٣/٣٤٠.
(٢) ارتشاف الضرب جـ ٣/٢٤٨.

الخاتمة

من خلال دراستى النظرية والتطبيقية لهذا البحث يتبين لى ما يأتى:

أولاً: اختلاف مذاهب العلماء فى تقرير ظاهرة الفصل باعتبار كونها خروجاً عن الأصل المعهود فى كلام العرب. فهناك من يقرها؛ وهناك من يستنكرها.

ثانياً: اختلاف الظاهرة فى حسنها وقبحها تبعاً للقياس النحوى المتعارف عليه عند كل مذهب من المذاهب النحوية.

ثالثاً: تقسيم علماء العربية ظاهرة الفصل إلى ثلاثة أنواع:

أحدها: فصل واجب بإتفاق.

ثانيها: فصل جائز باتفاق.

ثالثها: فصل ممتنع بإتفاق.

رابعها: فصل مختلف فيه.

فمن الفصل الواجب باتفاق

الفصل بين إن واخواتها واسمها إذا كان هناك ضمير يعود من الإسم على بعض الخبر نحو: إن فى الدار صاحبها ومثله إن عند هند عبدها أو أن يكون الاسم مقترناً بلام الابتداء.

ومن الفصل الجائز بإتفاق

١- الفصل بين كأين ومميزها.

٢- الفصل بين أفعل التفضيل والمتفضل عليه بتمييز أو بظرف أو بجار

ومجرور وبالمنادى وبلو وما. بخلاف غيرهم.

٣- الفصل بين إذن ومعمولها المنصوب.

٤- الفصل بين إن وأخواتها واسمها بالظرف والجار والمجرور الواقع خبراً. أو المعمولان للخبر.

٥- الفصل بين «إن» الشرطية ومعمولها.

٦- الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول وكذلك ما ليس بأجنبى.

٧- الفصل بين المؤكد والتوكيد بما بينهما علقة.

٨- الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبى.

٩- الفصل بين ما وفعل التعجب بكان فقط.

١٠- الفصل بين «كم» الاستفهامية ومميزها بالظرف أو الجار والمجرور.

ومن الفصل الممتنع بإتفاق

١- الفصل بين العدد وتمييزه.

٢- الفصل بين كم الاستفهامية ومميزها بغير الظرف أو الجار والمجرور.

٣- الفصل بين كم الخبرية ومميزها.

٤- الفصل بين عسى واسمها.

٥- الفصل بين إن وأخواتها بغير الخبر أو معموله الظرف أو الجار والمجرور.

٦- الفصل بين لا النافية للجنس واسمها.

٧- الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بغير ظرف أو جار ومجرور.

٨- الفصل بين اللام الطلبية ومجزومها.

٩- الفصل بين الفعل والفاعل بغير المفعول وبالأجنبى.

١٠- الفصل بين المبتدأ والخبر.

١١- الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالأجنبى.

١٢- الفصل بين قد والفعل بعدها.

١٣- الفصل بين الواو والمفعول معه.

ومن الفصل المختلف فيه

١- الفصل بين المتضايفين.

٢- الفصل بين حرف الجار ومجروره.

٣- الفصل بين أن الناصبة للمضارع ومعمولها المنصوب.

٤- الفصل بين لن ومعمولها المنصوب.

٥- الفصل بين كى ومعمولها المنصوب.

٦- الفصل بين حتى والفعل المنصوب.

٧- الفصل بين أو والفعل المنصوب.

٨- الفصل بين السبب ومعموله.

٩- الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف أو الجار والمجرور.

١٠- الفصل بين لم ولما ومجزومهما.

١١- الفصل بين لا الطلبية ومجزومها.

١٢- الفصل بين من وأخواتها والفعل.

١٣- الفصل بين نعم وفاعلها.

١٤- الفصل بين كان وأخواتها واسمها.

١٥- الفصل بين المنعوت ونعته.

١٦- الفصل بين المؤكد والتوكيد بأما.

١٧- الفصل بين العاطف والمعطوف.

١٨- الفصل بين الموصول وصلته.

١٩- الفصل بين ما التعجبية وفعل التعجب بغير كان.

٢٠- الفصل بين الصفة المشبهه ومعمولها.

رابعاً: اختلاف الرأى النحوى فى قبول الظاهرة ورفضها بناء على نوع الفاصل فإذا كان الفاصل غير اجنبى، أو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو ما يقرر المعنى ويقويه، أو مما بينهما علقة من وجه؛ جاز الفصل واستحسن وكان مقبولاً.

وإذا تمحضت أجنبيته، أو كان غير ظرف أو جار ومجرور أو غير مقرر للمعنى رفض ذلك الفصل واستقبح.

خامساً:

استبياناً لموقفى من ظاهر الفصل فى اللغة العربية رأيت: اختلافى فى الرأى مع علماء العربية على تنوع مذاهبهم. فلست أرى رؤيتهم القائمة على المقبول والمرفوض والمستحسن والمستقبح والجائز والواجب والممتنع والمختلف فيه.

بل رأيت القول: إن الفاصل إذا قام على أساس من أسس الإستشهاد النحوى من كلام العرب المنثور أو المنظوم وجب بمقتضاه قبول الظاهرة بل الاعتراف بها وتقريرها باعتبار أنه كلام العرب.

ونلتمس بعد ذلك العلل فى نطق العربى به رغم أنه خروج عن الأصل فلربما أن هناك دافع قوى دفع العربى إلى النطق به عند تركيبه للعبارة. قد يكون هذا الدافع هو العناية القصوى بهذا الفاصل لدى المتكلم لغرض فى نفسه ونيته فإذا عنيت بالشئ سارعت إلى التلفظ به اهتماماً من أجله.

أو ربما كان للنطق بهذا الفاصل من فاه العربى ثقة زائدة منه بفصاحته وعروبته معتمداً على نباهة السامع العربى فى تفهمه لذلك. يقوى

التماسى لهذه العلة تعليق أبى الفتح بن جنى فى خصائصه حيث قال:

«فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها، وانخراق الأصول بها؛ فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه. وإن دل من وجه على جوره وتعسفه فإنه من وجه آخر مؤذن بصيالة وتخمطه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته.

بل مثله فى ذلك عندى مثل مجرى الجموح بلا لجام، ووارد الحرب الضروس حاسراً من غير احتشام، فهو وإن كان ملوما فى عنفه وتهالكه؛ فإنه مشهود له بشجاعته، وفيض منته، ألا تراه لا يجهل أن لو تكفر فى سلاحه، أو عظم بلجام جواده لكان أقرب إلى النجاة؛ وأبعد عن الملحاة، لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله، إدلالا بقوة طبعه، ودلالة على شهامة نفسه.

ومثله سواء ما يحكى عن بعض الأجواد أنه قال: أيرى البخلاء أننا لا نجد بأموالنا ما يجدون بأموالهم، لكنا نرى أن فى الثناء بإنفاقها عوضاً من حفظها بإمساكها.

ونحو منه قولهم: (تجوع الحرة ولا تأكل بثديبها).

وقول الآخر:

لا خير فى طمع يدنى إلى طبع
وغفة من قوام العيش تكفينى

فاعرف بما ذكرناه جال ما يرد فى معناه، وأن الشاعر إذا أورد منه شيئاً فكأنه لأنسة بعلم غرضه وسفور مراده لم يرتكب صعبا[1].

(١) الخصائص جـ٢/ ٣٩٢ - ٣٩٣.

﴿ ٥٨٩ ﴾

المصـــادر والمراجـــع

١- إتحاف فضلاء البشير بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأمانى والمسرات. تأليف أحمد بن محمد البنا حققه د/ شعبان محمد اسماعيل. عالم الكتب - مكتبة النهضة.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى تحقيق د/ مصطفى أحمد النماس الطبعة الأولى ١٤٠٤ - ١٩٨٤م.

٣- إعراب القرآن الكريم وبيانه - تأليف أ - محى الدين الدرويشى دار اليمامة للطباعة والنشر دمشق بيروت - دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق - بيروت - دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية.

٤- الأشباه والنظائر فى النحو - تأليف الإمام السيوطى - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٤م.

٥- الأصول فى النحو - لابن السراج النحوى البغدادى - تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى - مؤسسة الرسالة.

٦- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تأليف الأنبارى ومعه لتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محى الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ١٤٠٧ - ١٩٨٧م.

٧- البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع - تحقيق د/ عباد بن عيد الشبيتى - دار الغرب الإسلامى.

٨- التبصرة والتذكرة للصيمرى تحقيق د/ فتحى أحمد مصطفى على الدين - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٩- التبيان فى إعراب القرآن - تأليف ابى البقاء عبد الله العكبرى تحقيق على محمد البجاوى.

١٠- الخصاص لابن جنى تحقيق محمد على النجار - مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢م، المكتبة العلمية.

١١- الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م - الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة وهوامس الأعلم بطبعة بولاق.

١٢- الكشاف عن حقائق التنزيل للزمخشرى - مطبعة الحلبى - القاهرة - بولاق.

١٣- المقتضب - للمبرد - دار الكتاب المصرى - دار الكتاب اللبنانى القاهرة - بيروت - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

١٤- النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى - اشرف على تصحيحه أ - على محمد الضباع - دار الفكر.

١٥- تفسير البحر المحيط لأبى حيان - تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وغيره دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٦- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على الفية ابن مالك دار احياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابى الحلبى.

١٧- حاشية الشيخ يس العلمى على شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى. فيصل عيسى البابى الحلبى.

١٨- روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى لخاتمة المحققين أبى الفضل شهاب الدين محمود الآلوسى ادارة الطباعة المنيرية.

١٩- شرح التسهيل لابن مالك مخطوط بدار الكتب المصرية - ١٠ ش نحو.

٢٠- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى وبهامشه حاشية يس العليمى - فيصل عيسى البابى الحلبى.

٢١- شرح السيرافى لكتاب سيبويه بهامش الكتاب.

٢٢- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم حققه د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد - دار الجيل - بيروت - لبنان.

٢٣- شرح الكافية للإمام الرضى - طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة - تصحيح وتعليق - يوسف حسن عمر - منشورات مؤسسة الصادق - تهران ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٢٤- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم هريدى - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - دار المأمون للتراث.

٢٥- شرح المفصل لابن يعيش - مكتبة المتنبى - القاهرة.

٢٦- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور - الشرح الكبير - تحقيق د/ صاحب أبو جناح.

٢٧- شواهد العينى بهامش حاشية الصبان على منهج السالك (شرح الأشمونى) - دار احياء الكتب العربية - فيصل البابى الحلبى.

٢٨- لسان العرب لابن منظور طبعة دار المعارف.

٢٩- معانى القرآن للفراء بتحقيق/ أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار.

٣٠- مفاتيح الغيب للامام فخر الدين الرازى - مكتبة الإيمان بالمنصورة أمام جامعة الأزهر. الطبعة الأولى ١٩٩١م - ١٤١٢هـ الناشر: دار الغد العربى.

٣١- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشمونى، ومعه حاشية الصبان على الكتاب - دار احياء الكتب العربية فيصل البابى الحلبى.

٣٢- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى تحقيق وشرح د/ عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة ١٤١٣ - ١٩٩٢م.